

آليات التواجد الصيني في القارة الأفريقية بين الفعالية والإخفاق

فاطمة الزهراء أحمد أنور

باحث ماجستير العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

ملخص

في ظل المساعي الصينية لتوسيع نفوذها عالمياً عبر التواجد في مناطق العالم المختلفة ذات أهمية جيواستراتيجية، وفي ظل التغيرات الدولية التي تشهد الصعود السلمي للصين على قمة النسق الدولي منافسة بذلك القوى التقليدية الكبرى. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التواجد الصيني في واحدة من أهم قارات العالم ذات الموارد الاستراتيجية الهامة للدول الصناعية الكبرى، وهي القارة الأفريقية، الذي ساهم تواجد الصين بها بشكل كبير في دعم نفوذها ومكانتها في الداخل الأفريقي، وذلك بفضل إجادتها لاستخدام الأداة الاقتصادية عبر تقديم المساعدات الاقتصادية لتلك الدول التي تعاني من نقص الموارد المالية وقلة الاستثمارات التنموية بها، مما ساعد الصين على كسب التأييد الأفريقي لها ومكنها من تحقيق سياستها الخارجية الخاصة بأفريقيا. كما تهدف الدراسة بشكل خاص التعرف على الدور الجديد الذي يمكن أن تلعبه الصين في الدول النامية لدعم صعودها السلمي ودعم مشروعها الضخم الحزام والطريق.

وتتقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث؛ يتناول الأول، الآلية الدبلوماسية، فيما يتناول الثاني الآلية

الاقتصادية، ويتناول الثالث الآلية العسكرية والأمنية.

abstract

In light of Chinese efforts to expand its global influence, through its presence in various regions of the world of geostrategic importance, and in light of the international changes that witness the peaceful rise of China to the top of the international system, thus competing with the major traditional powers. This study aims to shed light on the Chinese presence in one of the most important continents of the world with important strategic resources for the major industrialized countries, which is the African continent, in which China's presence greatly contributed to supporting its influence and position in many of the African countries, thanks to its mastery of using the economic tool by providing Economic assistance to those countries that suffer from lack of financial resources and lack of development investments, which helped China win African support and enabled it to achieve its foreign policy in

Africa. The study also aims, in particular, to identify the new role that China can play in developing countries to support its peaceful rise and support its huge Belt and Road project.

The study is divided into three sections: The first section discusses the diplomatic mechanism, the second discuss the economic mechanism, and the third discuss the military and security mechanism.

مقدمة

تعتبر أدوات السياسة الخارجية لأية دولة هي الأداة الدبلوماسية، الاقتصادية، الدعائية، والعسكرية. وهناك أدوات مادية وأخرى معنوية، والدولة توازن في استخدام الأدوات لتحقيق أقصى منفعة ممكنة. وتلجأ الدولة إلى استخدام الأداة الاقتصادية كأداة مكملة للأداة الدبلوماسية تحقيقاً لأهدافها، ولكن القوة العسكرية هي الملاذ الأخير للدولة في حال فشل الأدوات الأخرى، كما أن الهدف الرئيسي للدولة هو الحصول على القوة ضمن مبدأ تحقيق الهيبة الدولية.

فالقوة الكبرى هي دولة لديها مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تؤهلها أن يكون لها دور في الدبلوماسية العالمية، ويمكنها التدخل عسكرياً في مناطق حول العالم ولديها القدرة الاقتصادية للاستثمار في الدول النامية إلى جانب امتلاكها رصيد عالي من القوة الناعمة (بو الجدي فيصل، 2016، ص29)، وبحسب تعريف مفهوم "الدور" للباحثين (ألان وفان دولييه) أنه "السلوك الذي يستند إلى توقعات معيارية ومرتبطة بمكانة في النظام الاجتماعي" (بوسطرة رضوان، 2017، ص8).

وتعتبر الصين دولة كبرى إقليمياً وعالمياً؛ فأسيوياً هي دولة عظمى، أمنياً هي عضو دائم في مجلس الأمن، وديموغرافياً هي الدولة الأولى من حيث عدد السكان، واقتصادياً هي ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة وفقاً للنتائج المحلي الإجمالي إلى جانب تطور وسرعة نموها الاقتصادي، بالإضافة إلى كونها القوة التجارية الأولى عالمياً، ومنذ أكتوبر 2016 أصبحت عملتها اليوان ضمن عملات حقوق السحب الخاصة، وقوتها الشرائية تمثل أكثر من 15 تريليون دولار ولديها احتياطي من العملات الصعبة والذهب تقدر بنحو 3,7 تريليون دولار، وتسعى الصين إلى تقليص اعتمادها على الدولار (سالي محمد فريد، 2019، ص104). وجغرافياً تعتبر الصين الرابعة عالمياً من حيث المساحة الجغرافية حيث إنها تمتلك موقعاً استراتيجياً يربط آسيا بشرق أوروبا وتتحكم بعدد من طرق

الملاحة البحرية والجوية والبرية، كما أنها الثالثة فضائياً والقوة العالمية الثانية في جذب الاستثمارات (إلهام ضيف الله، سعاد سلاطني، 2017، ص48). وقد برزت الصين كقوة صاعدة تسعى لتغيير وتعديل النسق أحادي القطبية إلى نسق متعدد الأقطاب على أن تكون إحدى أقطابه، وتعمل جاهدة لتحقيق نمو اقتصادي متسارع، وبالفعل يعد الاقتصاد الصيني من أسرع وأعلى الاقتصادات العالمية. كما تعمل الصين على زيادة قوتها العسكرية والتكنولوجية حتى تكون لديها كافة المقومات التي تجعل منها قوة منافسة للولايات المتحدة (عمار شرعان، 2019، صص86-87). فبعد أن حققت نمواً اقتصادياً يؤهلها إلى أن تتربع على قمة النسق الاقتصادي العالمي، بدأت تحاول اكتساب مزيد من النفوذ في مناطق مختلفة من العالم لتحقيق طموحاتها الأخذة في الازدياد وليس على الصعيد الإقليمي فقط (وحيد عبد المجيد، 2019، ص136)؛ وذلك إلى جانب مشاركتها في بعض القضايا العالمية حيث تتمتع واشنطن باحتكار للنفوذ منذ انتهاء الحرب الباردة، وكانت القارة الأفريقية ضمن المناطق التي عملت الصين على تكثيف حضورها بها وتعميق علاقتها الاقتصادية مع بلدانها وضخ الاستثمارات الهائلة بها (Greg Pallock, 2007). وحسب رؤية الدكتور مصطفى علوي أن الصين أصبحت اللاعب الاقتصادي الأول في النسق العالمي؛ فهي أكبر قوة اقتصادية إلى جانب مشروعها الضخم "مشروع طريق الحرير الجديد" الذي يمتد من أقصى شرق آسيا للمحيط الأطلنطي وبالتالي سيكون نقطة اتصال مباشرة بين الصين ومختلف دول العالم بعيداً عن واشنطن حيث إن الصين لا تريد أي طريق يصلها بأمريكا لذا أوقفت حدود مشروعها عند المحيط الأطلنطي، وإذا تحقق هذا المشروع فستتحول الصين إلى قوة سياسية واقتصادية وعسكرية (مصطفى علوي، 2019، صص310-311).

وقد برز مصطلح "النهوض السلمي للصين the peaceful rise of China" في خطاب الرئيس الصيني هو جين تاو في منتدى بواو بمقاطعة هاينان الصينية عام 2004، وذلك نظراً لتزايد وزنها الاقتصادي ونفوذها السياسي، حيث نجد أن لديها أفكاراً لتأسيس "الحوكمة العالمية global governance" عن طريق تطوير نسق دولي جديد من خلال إنشاء مؤسسات جديدة مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومبادرة الحزام والطريق المعني بالتجارة الدولية والاستثمارات في البنى التحتية (Mark Beeson & Fujian Li, 2016, p.491).

ومنذ عهد ماو، اعتقد صانع القرار الصيني أن أفريقيا مهمة ولا يمكن تجاهلها، لذلك عملت الصين على الحفاظ على علاقات ودية مع الدول الأفريقية. وفي القرن الحادي والعشرين أصبحت

أفريقيا متزايدة الأهمية على الساحة السياسية والاقتصادية الدولية بسبب غناها بالزراعة والموارد المعدنية، فعملت الصين على تسريع التعاون الاقتصادي مع أفريقيا لتنمية علاقتها مع دولها على أساس الشراكة المتبادلة بعيداً عن الإمبريالية، الاستعمار أو الهيمنة (Young-Chan Kim, 2017, p.130) وفقاً لمقولة ماوتسي تونغ "إننا لا نرغب في أيّ إنش من تراب أجنبي" (عماد منصور، 2016، ص31).

أهمية الدراسة

- معرفة حجم التواجد الصيني في القارة الأفريقية.
- معرفة الآليات التي تركز عليها الصين في سياستها تجاه القارة الأفريقية.

المشكلة البحثية

رغم وجود قوى دولية لها اهتمام تقليدي وتواجد تاريخي في القارة الأفريقية إلا أن الصين كقوة بازغة حاولت زيادة تواجدها في القارة، فما تفسير ذلك؟ وما آليات التواجد الصيني في القارة الأفريقية؟ وإلى أي مدى نجحت الصين في ترسيخ هذا التواجد في ظل تواجد قوى تقليدية أخرى تتنافس على النفوذ في القارة؟ ما الخطوات التي حققتها الصين حتى الآن لتحويل النسق الدولي من أحادية قطبية إلى تعددية الأقطاب في ضوء تحركاتها للتواجد في أفريقيا ومحاولة ربطها باقتصادها عبر مبادرة الحزام والطريق الصينية بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية؟

أهداف الدراسة

بناءً على التساؤلات السابقة، تستهدف الدراسة معرفة مدى فعالية استخدام الصين لأدوات سياستها الخارجية وخصوصاً لقوتها الناعمة واستثماراتها في القارة، وكذا لقاعدتها العسكرية في جيبوتي.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي، الذي يقوم بشكل أساسي على الملاحظة واستقراء الواقع، لجمع البيانات وتقديم حكم موضوعي. وبذلك يحاول الباحث دراسة مدى فاعلية استخدام الآليات الاقتصادية والدبلوماسية الصينية للتواجد الفعال في القارة الأفريقية.

الفترة الزمنية

تتناول الدراسة التواجد الصيني في الفترة من 2008 بداية التواجد العسكري للصين في جيبوتي، وحتى عام 2019.

تقسيم الدراسة

تتناول الدراسة آليات التواجد الصيني في القارة الأفريقية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، هم على التوالي:

المبحث الأول: الآلية الدبلوماسية

المبحث الثاني: الآلية الاقتصادية

المبحث الثالث: الآلية العسكرية والأمنية

وتتناول ذلك بشيء من التفصيل كما سيرد ذكره.

المبحث الأول

الآلية الدبلوماسية

يتطرق هذا المبحث لأهم أشكال الدبلوماسية الصينية التي تستخدمها في علاقتها مع الدول الأفريقية التي تستند جميعها على القوة الناعمة وفق نظرية جوزيف ناي، وذلك لتفسير أبعاد العلاقات الصينية-الأفريقية في ضوء السياسة الخارجية الصينية المدفوعة بمصلحتها القومية. وفيما يلي نتناول أولاً مفهوم القوة الناعمة، ثم القوة الناعمة كاستراتيجية صينية، ثم أدوات القوة الناعمة الصينية.

أولاً: مفهوم القوة الناعمة

ترتكز العلاقات الدولية إلى مفهومي القوة والمصلحة القومية؛ فالقوة هي عنصر أساسي لتحقيق المصلحة القومية للدولة والدفاع عن نفسها وعن مصالحها. ولطالما ارتبطت القوة بالمقدرات العسكرية، ولكن في الآونة الأخيرة ظهر مفهوم جديد للقوة يسمى "القوة الناعمة" يمكن الدولة من تحقيق مصالحها دون استخدام القوة الصلبة. وتجدر الإشارة إلى أن القوة الناعمة لا تقتصر فقط على البعد الثقافي، إنما تشمل المبادرات الدبلوماسية والزيارات المكوكية، المبادلات التجارية الدولية، المساعدات الإنسانية والتنمية، سياسات الدولة العامة تجاه الدول الأخرى، الاستثمار العابر للحدود، والسياحة والسفر... الخ.

تستخدم الدول **القوة الناعمة** لبلوغ أهدافها لتمييزها عن القوة الصلبة، فهي تعتبر من أكثر الوسائل فعالية لتنوع أدواتها ولانخفاض تكلفتها نسبياً مقارنةً بالقوة الخشنة. فالقوة الناعمة هي مزيج من الدبلوماسية، الثقافة، الدعاية، الإعلام الخارجي، العلاقات العامة، توظيف المكانة، إعلاء شأن القيم الأخلاقية والإنسانية، العدالة الدولية والشرعية، وحكم القانون. وبذلك فإن القوة الناعمة تستهدف المجتمعات بمواطنيها وليس فقط الحكومات، وهذه ميزة أخرى تميزها عن القوة العسكرية. ولا تفوت الدولة على نفسها فرصة توظيف قوتها الناعمة والاستفادة منها قدر الإمكان، حيث إن القوة الناعمة تتلاءم أكثر مع التغيير في خريطة قضايا السياسة العالمية وفاعلها.

وقد عرّف جوزيف ناي Joseph Nye القوة الناعمة على أنها قدرة الدولة على تحقيق مرادها بوسائل جذابة أكثر منها إكراهية أو عقابية (بو الجدي فيصل، 2016، ص27). وفرّق ناي بين القوة الناعمة (المعتمدة على الثقافة والتكنولوجيا والعلم) والقوة الصلبة (القوة العسكرية والاقتصادية) من خلال أثارهما. فالقوة الناعمة تعتبر الوجه الثاني للقوة، فهي بذلك تخدم القوة الصلبة وتعطيها غطاءً شرعياً، وأطلق عليها "قوة التعاون الطوعي"، وتكون أثارها طويلة الأمد، ولا تقع تحت سيطرة الحكومة، وتعتبر رخيصة نسبياً، وتعتمد على الثقافة والقيم السياسية والسياسة الخارجية الجذابة للأخرين. بينما تتميز القوة الصلبة بأنها قصيرة الأمد، يتم التحكم فيها بواسطة الحكومات، وتكاليفها باهظة. كما تناول البريطاني E.H.Carr أنواع القوة وميز بين القوة العسكرية، القوة الاقتصادية، والقوة عبر الرأي عن طريق الأفكار وأنماط الحياة والقيم العابرة خارج الحدود (القوة الناعمة). وأيضاً صنف والتر راسل Walter Russell أنواع القوى إلى قوة جادة (عسكرية) وقوة لزجة (اقتصادية) وقوة ناعمة، وأكد أن القوة العسكرية مهمة للقوة اللزجة وأن القوة الناعمة لا غنى عنها للقوة اللزجة أيضاً. في حين تناول ستيفان لوكس Steven Lux القوة الناعمة من خلال القدرة على التلاعب بما يعتقد الآخرون وتشكيل رغباتهم، فبذلك تكون القوة الناعمة قائمة على الجذب والإقناع. وعلى الصعيد الآخر أكد الكسندر فوفينج Alexander Vuving أن القوة الناعمة هي مفهوم واسع غامض ولم يتشكل بعد، فتارة يتم إدراج القوة الاقتصادية تحت مفهوم القوة الناعمة وتارةً أخرى يتم إدراجها تحت مفهوم القوة الصلبة. وتبدو النظرية البنائية هي الإطار لتفسير القوة الناعمة. وقد عرفت الباحثة سوزي رشاد أنها: "مجموعة مقومات رمزية تغري فئات محددة باتباع النموذج. سياسات التأثير والقوة الناعمة تستهدف بناء المعنى أي توفير بنية ذهنية وعاطفية وانفعالية في سياق توجهات الدولة المعنية وخياراتها وقيمتها. حيث إن

النجاح في تشكيل معنى معين في ذهن الشخص يعني توقع سلوك صادر عن هذا الشخص يخدم إرادة الجهة الصانعة للمعنى " (سوري رشاد، 2019، ص46). ويعرفها علي جلال معوض بأنها تتراوح بين استخدام الثقافة الشعبية وصولاً إلى كافة أنواع القوة ماعدا القوة العسكرية. كما أن القوة الناعمة وحدها لا تمكن الدولة من السيطرة على موارد طبيعية معينة أو توقيع اتفاقيات تعاون اقتصادية لتمنحها مزايا معينة ولكنها تسهل إمكانية تحقيق هذه الأهداف، وتبرز أهمية استخدام القوة الناعمة عندما تتعارض المصالح والتنافس عالمياً ومحلياً حيث يسعى كل طرف لجذب الآخرين عن طريق القوة الناعمة (علي جلال معوض، 2019، صص 73-74).

ومما سبق يمكن القول إن القوة الناعمة هي استخدام الدولة للأداة الدبلوماسية بكافة أشكالها بعيداً عن القوة الصلبة لتحقيق مرادها، ويتم استخدامها لتحقيق غايات على المدى الطويل، كما يتم مزجها بالأدوات الاقتصادية وبالأهداف التنموية الأممية، مع استخدام عبارات تؤكد النفع المتبادل والتنمية المشتركة بعيداً عن الاستغلالية والهيمنة.

مؤشرات القوة الناعمة (1)

- أ. **مؤشر الثقافة:** الثقافة هي مجموعة القيم والممارسات التي تخلق معنى مشترك للمجتمع وتعتبر عن شخصيته ووجوده مثل اللغة، الدين، التاريخ والعادات. وقد عرف "ناي" الثقافة على مستويين: الأول هي ثقافة النخبة (الأدب، الفن، والتعليم) والثاني هي الثقافة الشعبية.
- ب. **مؤشر الحكم:** وهو المتعلق بالمساعدات الاقتصادية التي يتم استخدامها كأداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول المانحة في سبيل تطوير الدول النامية بما لها من قوة للتأثير على سياساتها لتحقيق أغراضها.
- ج. **مؤشر الاتصالات الرقمية:** الذي يقيس مدى وصول الإنترنت إلى دولة معينة وذلك يسهم في الوصول لقاعدة عالمية من الجمهور من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.
- د. **مؤشر التعليم:** يقيس مدى جذب الجامعات للطلاب الأجانب وتقديم المنح الدراسية.
- هـ. **مؤشر المشاريع:** يهدف لمعرفة مدى جاذبية الدولة اقتصادياً.
- و. **مؤشر المشاركة العالمية:** يركز على مدى تأثير الدولة عالمياً وعضويتها في المنظمات العالمية ومشاركتها في قضايا البيئة والقضايا العالمية (سوري رشاد، 2019، صص 46-49).

(1) وفقاً لتقرير بورتلاند الذي يصدر عن شركة بورتلاند للاتصالات للقوى الناعمة الثلاثين

فبحسب مؤشرات تقرير بورتلاند أجادت الصين استخدام القوة الناعمة، حيث تتشارك الصين مع أفريقيا من خلال المنظمات متعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشرين. وتولي المنظمات متعددة الأطراف أهمية كبيرة لآلية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مجموعة السبع G7+China، وحركة عدم الانحياز والبريكس BRICS. والجدير بالذكر أن مجموعة البريكس لديها إمكانيات كبيرة من حيث قدرتها على دعم التنمية الأفريقية، بالإضافة إلى قمة مجموعة البريكس "بريكس وأفريقيا" التي عقدت في مارس 2013. ويعتبر أهم عامل ساهم في تقدم العلاقة الصينية الأفريقية يتعلق بانتقالها من علاقة أحادية البعد إلى علاقة "متعددة الأبعاد" بدعم من الطابع المؤسسي وخصوصاً "منتدى التعاون الصيني الأفريقي FOCAC" الذي ساهم في تعزيز تميمتها المستدامة (Zhang Chun, 2013, pp.15-16). ولقد تبني المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 2007 القوة الناعمة كاستراتيجية سياسية رسمية، وكان هذا القرار نابعاً من وزارة الثقافة الصينية وليس وزارة الشؤون الخارجية، وذلك بهدف تعزيز مكانة الصين وثقافتها في العالم (Barthelemy Courmont, 2013, p.348).

- ويمكن معرفة مدى نجاح استخدام القوة الناعمة من خلال آثارها التي يمكن تلخيصها في ما يلي
- أ. الآثار الإدراكية والقيمية المتمثلة في الاعتقاد بشرعية السياسة الخارجية للفاعل وتأثيراتها الإيجابية واتسامها بالغيرية.
 - ب. الآثار السياسية متمثلة في توقيع اتفاقيات وزيارات متبادلة والاستفادة من الخبرات السياسية للفاعل لبناء وتطوير المؤسسات في الدول المستهدفة، زيادة التأثير التشريعي الناعم بتوجيهات الفاعل الممارس للقوة الناعمة، وعدم إثارة القضايا الخلافية واستيعابها.
 - ج. الآثار الاقتصادية متمثلة في برامج التبادل التعليمي للطلاب، حملات الترويج للاستثمار، وتشجيع رجال الأعمال للتجارة والاستثمار في الدولة المستهدفة وفتح أسواق جديدة بها.
 - د. الآثار الأمنية والدفاع متمثلة في عقد مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة (علي جلال معوض، 2019، صص 179-184).

ثانياً: القوة الناعمة كاستراتيجية صينية

يمكن القول إن أزمة الغرب النيوليبرالية التي بدأت عام 2008 زادت من التركيز على الصين على اعتبارها نموذجاً بديلاً للتنمية "العالم ما بعد الغرب"، ومن هنا كثفت الصين من استخدام قوتها

الناعمة خصوصاً في التعامل مع الدول النامية لترسيخ فكرة اختلاف الصين عن القوى العظمى السابقة والحالية، وهذا يمكن وصفه بأنه تراجع للنيوليبرالية في مقابل التوجه إلى الصين، حيث تصرح الصين دائماً بأنها بديل فكري ideational alternative للدفاع عن موقفها من الانتقادات والشكوك حول سلوكها. وفي سبيل ذلك الدفاع عن النمط الفكري الصيني، تعمل الصين للترويج عن صورة نمطية تختلف كلياً عن النمط الغربي، سعياً للوصول لأهدافها الوطنية وإبعاد فكرة "التهديد الصيني" وذلك عن طريق خلق صورة نمطية عن الصين كفاعل عالمي مسؤول عن التنمية والاستقرار العالمي وذلك بمساعداتها للدول النامية دون شروط (على عكس النمط الليبرالي الغربي المشروط) وذلك تحت مبدأ أن كل دولة لها كامل الحرية داخل أراضيها وحقوقها السيادية الكاملة، ومحو فكرة "الاستعمار الصيني الجديد" وبالتالي كسب الدول النامية وتوثيق العلاقات الاقتصادية معهم (Jae Ho Chung, 2015, pp.234-241). فكانت مركزية خطاب السياسة الخارجية الصينية، لتعزيز دورها كقوة عظمى مسؤولة، يدور حول "السلام والاستقرار والتنمية". ففي أبريل 2004 أعلن هوجينتاو "أن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الصينية هو الحفاظ على السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة، ووعده بأن الصين ستحذو طريق التنمية السلمية حاملاً لواء السلام عالياً من أجل التنمية والتعاون وستقدم مساهمة أكبر في القضية السامية المتمثلة في السلام والتنمية في العالم". وتم التأكيد في الكتاب الأبيض للدفاع لعام 2011 على "أن الهدف المركزي لدبلوماسية الصين هو خلق بيئة دولية سلمية ومستقرة لتنميتها" (Ivan Campbell and others, 2012, p.8).

وقد روج دنغ شياو بينغ Dang Xiaoping لنظرية العوالم الثلاثة في الأمم المتحدة عام

1974 التي تركز على:

- 1- أن العالم ينقسم إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يمثل الولايات المتحدة، الجزء الثاني يتكون من كندا وأوروبا واليابان ودول الأوقيانوس، أما الجزء الثالث يضم الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.
 - 2- رفض الصين لمفهوم الهيمنة وأنها تنتمي إلى الدول النامية أو دول العالم الثالث.
 - 3- ضرورة التصدي للهيمنة العالمية وكانت تقصد هيمنة الاتحاد السوفيتي على وجه التحديد.
- وكان نتيجة لهذه النظرية حصولها على دعم 73 دولة أفريقية في الأمم المتحدة للاعتراف بها (باسمينة كنوز، حنان نخول، 2013، صص 19-20).

ثالثاً: أدوات القوة الناعمة الصينية على المستوى الثقافي، الاقتصادي، السياسي والدبلوماسي

1- الدبلوماسية الناعمة (2)

تستخدم الصين القوة الناعمة كأداة لتعزيز دورها عالمياً، وتتبع دبلوماسية مرنة في التعامل مع الدول الأفريقية عن طريق استخدام الإقناع بدلاً من الإكراه وهذا ما تميزت به عن باقي الدول الكبرى التي تدخلت في القارة الأفريقية، فتعمل الصين على جذب الآخرين عبر الثقافة، الاقتصاد، المساعدات التنموية غير المشروطة، مما ساهم في تعزيز حضورها الفعال والمتنامي في القارة، كما تدعم تواجدها باتفاقيات تعاون وصداقة مع دول القارة لتشجيع استثمارات الشركات الصينية في القارة، إلى جانب قيامها بدور الوساطة في بعض الأزمات مثل أزمة جنوب وشمال السودان حول منطقة أبيي المتنازع عليها، كما تشجع شباب القارة للذهاب إلى الصين بغرض الدراسة والتدريب والاطلاع على التجربة الصينية كنموذج يمكن اعتماده لتنمية القارة الأفريقية (أحمد عسكر، 2019، ص171).

كما قامت الحكومة الصينية عام 2007 برفع مستوى الإنفاق الدبلوماسي حتى وصل إلى 23 مليار يوان (3 مليار دولار أمريكي) لتمويل البرامج والمساعدات الخارجية وعمليات حفظ السلام ومصاريف العضوية في المنظمات الدولية. وتستخدم الصين أدواتها الدبلوماسية بفعالية لتعزيز قوتها الناعمة عبر 3 عناصر أساسية تتمثل في:

- 1- إقامة علاقات ثنائية تقوم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ونتيجة لذلك تم تأسيس "جمعيات الصداقة الصينية" في مختلف دول العالم.
- 2- الانضمام للمنظمات الدولية المتعددة الأطراف كمنظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، المنتدى الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا، منتدى التعاون لشرق آسيا وأمريكا اللاتينية، ومنظمة الدول الأمريكية.
- 3- إنشاء مؤسسات متعددة الأطراف كقمة شرق آسيا ومنظمة شنغهاي للتعاون (علي حسين محمود باكير، 2016، ص124-125-126).

(2) عرفها رافع علي يوسف المدني على أنها: " تلك التي تستخدم مداخل وأساليب مثل التجارة، الاستثمار، واستراتيجيات الدعم في العلاقات لكسب الأصدقاء والحلفاء في العالم الإسلامي والعربي، كمقابل للدبلوماسية الخشنة مثل الحرب الوقائية أو الاستباقية"

كما قامت الصين في الفترة من (2000 - 2015) بتدريب نحو 86 ألف مسؤول أفريقي بالإضافة إلى عشرات الآلاف من دول نامية أخرى، وذلك تحت بند الدبلوماسية العامة ذات منافع اقتصادية عن طريق الترويج لمنتجات التقنية الصينية بين المنتدبين لتعزيز الجاذبية الاستثمارية للمؤسسات الصينية (مالك عوني، بوابة التنمية.. إعادة تعريف ركاز دور المصري القائد في أفريقيا، 2019، ص153).

وخلال منتدى التعاون الصيني الأفريقي عام 2018 ألقى الرئيس الصيني شي جين بينج

خطابه وأكد على "اللاءات الخمس" في تعامل الصين مع الدول الأفريقية وهي أن؛

- أ. لا تتدخل بكين في جهود الدول الأفريقية لاستكشاف الطرق التنموية التي تناسب احتياجاتها،
- ب. لا تتدخل في الشؤون الداخلية لأفريقيا،
- ج. لا تفرض إرادتها على الآخرين،
- د. لا تربط مساعداتها بأي شروط سياسية،
- هـ. لا تسعى لتحقيق مصالح سياسية من خلال استثماراتها في أفريقيا.

وأطلقت شعار "التضامن بين دول العالم الثالث" للتأكيد على أنها دولة نامية تمثل نموذجاً

تتموياً فريداً يمكن الاحتذاء به (بسمة سعد، 2019، ص28).

1- استخدمت الصين الدبلوماسية الشعبية، التي يعرفها نيكولاس كول Nicholas J. Cull بأنها:

"أسلوب من أساليب ممارسة السياسة الخارجية عن طريق الانغماس في التعامل مع الجماهير في البلدان الأخرى" (Nicholas J. Cull, 2013, p.125).

ويمكن ملاحظة استخدام الصين للدبلوماسية الشعبية في أفريقيا عن طريق ما يلي؛ السياح

الصينيون في زيمبابوي، والصحف الصينية التي تباع في جنوب أفريقيا (حيث قامت الشركات الصينية

بشراء 20% من شركة independent media وهي أكبر وكالة صحفية في جنوب أفريقيا)، ووجود

الخبراء الجيولوجيين الصينيين في السودان، وبث القنوات الصينية على القمر الصناعي الأفريقي حيث

تعمل الصين على إنشاء فروع أفريقية للقنوات التلفزيونية المملوكة للدولة، كما يتواجد في أفريقيا ما

يزيد عن 900 شركة صينية كبيرة ومتوسطة، بالإضافة إلى تواجد أصحاب المشاريع الصغيرة وخاصةً

تجار التجزئة والمتاجر الصينية العديدة في القارة وخصوصاً في ناميبيا؛ ففي عام 2004 كان هناك

22 متجر وأصبح ما لا يقل عن 70 متجر في 2006، وفي داكار العاصمة السنغالية يصطف

الباعة الصينيين ببضاعتهم في شوارع المدينة بأسعار زهيدة. وفي عام 2006 قامت الصين بإنشاء

معاهد كونفوشيوس (التي غالباً ما تكن مرتبطة بالجامعات المحلية تحت رعاية وزارة التربية والتعليم الصينية) في العديد من البلدان المختلفة، ووصلت عدد المعاهد في عام 2007 إلى 156 في 55 دولة، حيث تهدف هذه المراكز في المقام الأول لتدريس اللغة الصينية لتعزيز الثقافة الصينية وأيضاً لتعزيز دورها ومكانتها عالمياً ولتسهيل عملية الاتصال بالحضارات الأخرى، ويقدر أن 30 مليون شخص في جميع أنحاء العالم يتعلمون الصينية وما يقرب من 2500 جامعة في 100 دولة تدير دورات للغة الصينية (Martin Jacques, 2009, p.326-402). وزاد عدد المعاهد الصينية الكونفوشيوسية عام 2018 حتى وصل إلى 548 معهداً في 154 دولة، مما يؤكد فعالية استخدام الصين لهذه المعاهد وأنها مقبولة من جانب الدول الأخرى (مصطفى النشار، 2019، ص28).

يمكن القول إن سهولة تعزيز اللغة الصينية حول العالم واستخدام القوة الناعمة والثقافة بكفاءة من شأنه أن يسهل عمليات التبادل التجاري، حيث إن الدبلوماسية يتم استخدامها كأداة للوصول لهدف اقتصادي معين، وهذا ما تنتهجه الصين في علاقاتها مع الدول النامية، حيث إنها بدأت بتعزيز الثقافة الصينية والترويج لها ثم إقامة علاقات اقتصادية وتبادلات تجارية ومن ثم فتح الأسواق وإقامة مشروعات تنموية والمساهمة في البنى التحتية للدول النامية.

3- **الدبلوماسية الثقافية** هي إحدى جوانب الدبلوماسية العامة غير الرسمية والذي يقصد بها "برنامج حضاري يوظف وسائط الثقافة، الإعلام، وأشكال الإبداع الفني المختلفة" (محمود علم الدين، 2019، ص84). وقد عرفها ميلتون كيومينجز Milton C. Cummings بأنها: "عملية يتم من خلالها تبادل الأفكار والمعلومات والفن وغيرها من جوانب الثقافة بين الأمم وشعوبها، من أجل تعزيز التفاهم المتبادل بين الدول" (Milton C. Cummings, 2009). في حين ربطت هيلينا فين Helena K. Finn الثقافة الدبلوماسية بمفهوم المصلحة الوطنية (Helena K. Finn, 2003, p.18).

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الدبلوماسية الثقافية أوسع من مفهوم التبادل الثقافي، فهو يشمل تقديم ثقافة الوطن وقيم المجتمع والتراث الإنساني الخاص به إلى الجمهور لبناء صورة ثقافية جذابة في أذهان المجتمعات الأخرى بهدف تعزيز قوة ومكانة الدولة في العالم. فالثقافة هي إحدى قنوات الاتصال بين الشعوب وتتيح التقارب بين الحضارات. وتعد الثقافة إحدى أهم مصادر القوة الناعمة وقد استخدمتها الصين ببراعة في تقديم نفسها للعالم من خلال المعاهد الكونفوشيوسية حول العالم، وفي عام 2011 قام الحزب الشيوعي الصيني بتبني توجه من شأنه تعزيز القوة الناعمة الصينية التي

لا بد منها _ من وجهة نظر زعماء الحزب _ إلى جانب القوة الاقتصادية الصينية حيث إن "الصعود الاقتصادي لآبد من أن يرافقه صعود ثقافي". ونتيجة لانتشار الثقافة الصينية تم إطلاق "عام الثقافة الصينية" على العام 2016 (مها سليمان محمد شحادة، 2017، صص 1-2). وكان التبادل الثقافي المتزايد هو الذي ساهم في تعزيز التعاون بين الصين والدول الأفريقية؛ فاعتباراً من عام 2005 أبرمت الصين 62 اتفاقية حكومية دولية ثقافية حول التبادلات الثقافية والتعاون في المجالات الثقافية مع 45 دولة أفريقية، حيث نظم الجانبان في إطارها أكثر من 200 وفد من مختلف الدول الأفريقية للتبادل الثقافي واستضافت المئات من الفعاليات الثقافية والفنية المختلفة (Zhang Chun, 2013, p.11).

4- **الدبلوماسية الموازية** التي تمثل "صورة من صور الاتصال السياسي لتحقيق مصالح اقتصادية، وثقافية وسياسية وغيرها" وهذا النوع من الدبلوماسية يعتمد على البعد الثقافي إلى جانب العديد من الأبعاد، ولكن الصين تستخدم البعد الثقافي بشكل أكبر في انتهاجها للدبلوماسية الموازية المعتمدة على كفاءة استخدام القوة الناعمة لتحقيق مصالحها الخارجية من التجارة والاستثمارات والتعاون الاقتصادي والتعليم ورأس المال البشري والهجرة والعلم والتكنولوجيا. كما تعتمد على بعد آخر من الدبلوماسية الموازية وهو بعد دراسات الحدود التابع لعلم دراسة الأقاليم الذي يعرف "بالدبلوماسية الموازية عابرة الحدود" و"الدبلوماسية الموازية متعددة الإقليمية" (أيمن إبراهيم دسوقي، 2020، صص 64-68).

5- اعتمدت الصين **دبلوماسية الزيارات والوفود** التي تحمل شعار "الصين هنا"، فأرسلت المبعوث الصيني الدائم في أفريقيا الذي يحرص على زيارة المنطقة بين فترة وأخرى لتعزيز الدور الدبلوماسي الصيني في القارة الأفريقية (رافع علي يوسف المدني، 2017، ص 81). ونتيجة للزيارات المتكررة للرئيس الصيني هوجينتاو للقارة الأفريقية؛ تم إنشاء روابط جوية مباشرة بين الصين وبعض الدول الأفريقية كأثيوبيا وزيمبابوي لتسهيل الانتقالات بين البلدين (حكمت عبد الرحمن، 2016، ص 81).

وتنتهج الصين في علاقاتها سياسة التفاوض والتبادل في الآراء لرفع مستوى الفعالية الدبلوماسية، وسياسة التعاون في إطار المنفعة المتبادلة وتعزيز الثقة السياسية بين الدول، وتقوم بتطوير علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأفريقية للاعتراف بمبدأ الصين الواحدة ومنع الدول من أي تواصل رسمي مع تايوان (جعفر مكارم أحمد، 2016، صص 135-136). وهنا يجب الإشارة إلى أن الدول الأفريقية تمثل أكثر من ثلث أعضاء منظمة الأمم المتحدة، ويعدّ استخدام الصين لقوتها الناعمة هناك ضماناً لكسب أصوات تلك الدول في القرارات الخاصة بالصين مثل قضية تايوان وفي مسألة تحديد المناطق

الاقتصادية الخالصة لطوكيو في بحر الصين (فريدة العلمي، 2015، ص109). وهذا ما أكده مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية جوني كارسون لشركات النفط في لاغوس النيجيرية: "إن أحد الأسباب وراء الوجود الصيني على الساحة الأفريقية هو ضمان أصوات الدول الأفريقية في الأمم المتحدة" (حكمت عبد الرحمن، 2016، صص75-76). فكانت الدول الأفريقية لديها سابقاً علاقات دبلوماسية مع تايوان حيث كانت 22 دولة أفريقية تعتبر حليفة لتايوان، ولكن مع تطور العلاقات بين الصين وأفريقيا قامت العديد من البلدان الأفريقية بقطع علاقتها مع تايوان وهم ليبيريا، السنغال، تشاد، ملاوي؛ حيث كانت قضية تايوان مهمة لتطوير الصين علاقتها مع أفريقيا للترويج لسياسة "الصين الواحدة" في أفريقيا (Young-Chan Kim, 2017, p.127). ويؤكد تسنغ تسانغ باو الباحث الصيني في معهد غرب آسيا وأفريقيا في أكاديمية العلوم الاجتماعية في بكين أن: "منذ تسعينيات القرن الماضي قدمت بعض الدول الغربية مسألة حقوق الإنسان في الصين على مدى سبع سنوات متتالية للأمم المتحدة لتتدخل في شؤون الصين الداخلية بزريعة مشكلة حقوق الإنسان، ولم تتم إجازة المشروع في أي مرة ويعود الفضل لذلك إلى دعم الدول النامية ومنها الدول الأفريقية" (تسنغ تسانغ باو، 2004، ص6).

6- **الدبلوماسية التنموية** تستخدم الصين أيضاً الدبلوماسية التنموية المتمثلة في القروض الميسرة غير المشروطة والمساعدات التنموية واستثمارات البنى التحتية وذلك لتحقيق أهداف سياسية؛ ففي منتدى التعاون الصيني الأفريقي الثاني عام 2003 ألغت الصين ديون بمقدار 1,3 مليار دولار عن أفريقيا، وتعمل على الاستثمار في بناء مؤسسات وطنية أفريقية كبناء وزارات جديدة للخارجية في أوغندا وجيبوتي ومبنى البرلمان في موزمبيق والجابون ومبنى الاتحاد الأفريقي الجديد في إثيوبيا، وذلك للحصول على الدعم السياسي من الأفارقة في التمسك بسياسة "الصين الواحدة" وقطع العلاقات مع تايوان (لاوية توفيق، 2019، ص16). ومن ذلك أن تحملت الصين تكاليف بناء المقر الجديد للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا البالغ تكاليفه 200 مليون دولار، وهو يعتبر أطول مبنى في إثيوبيا والذي اكتمل بناءه في ديسمبر 2011 في وقت مناسب حيث تم عقد قمة الاتحاد الأفريقي في الشهر التالي. ولكن هذه الهدية الصينية لأفريقيا لم ينقق الأفارقة عليها حيث إن الآراء انقسمت بشأنها، فعلقت الباحثة تشيكا إزينا Chika Ezeanya بأنها تعتبر إهانة للاتحاد الأفريقي ولجميع الأفارقة أن يتم تصميم وبناء وصيانة مقر الاتحاد الأفريقي الذي هو رمز الأفارقة من قبل دولة أجنبية، وهناك من وصفها بهدية من قبل الحكومة الصينية، فخلال القمة قدم القادة الأفارقة شكرهم للصين على تحملها تكلفة بناء مقر

الاتحاد الأفريقي (La Chine au Coeur de l'Afrique, Afrique renouveau, departement de l'information des)

6، p. (nations unies, Janvier, 2013)؛ ففي الافتتاح قال نائب وزير التجارة الصيني السابق وانغ شو: "إن الصين تمثل عضواً شرفياً للاتحاد الأفريقي، وأن هذه الهدية ثمرة للعلاقة الصينية الأثيوبية والأفريقية" (توفيق عبد الصادق، 2013، ص113).

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن تواجد الصين في القارة الأفريقية يؤثر أيضاً على التكامل الإقليمي كأداة فعالة للتنمية؛ فقدمت الصين شكلاً فريداً من أشكال التعاون بين الأقاليم في أفريقيا كنموذج لتعزيز الحوكمة العالمية الإقليمية متعددة الأطراف. ففي مؤتمر التعاون التنموي الجنوب-الجنوب في جامعة هيدلبرج، تم تقديم ورقة بحثية تؤكد على أن الدولة يمكن أن تعمل "كجهة اتحادية خارجية" لمنطقة ما دون أن تكون جزءاً منها، وبالتالي تؤثر بقصد أو بدون قصد على التعاون الإقليمي وتشجع أو تعيق عملية التكامل (George Lammich, 2014, p.2).

ويجدر القول إن استثمار الصين في البنية التحتية الأفريقية ساهم في تعزيز وتنمية الاقتصاد الأفريقي، وذلك ما تم إعلانه في مؤتمر التكامل "الصيني-الأفريقي" في بكين في نوفمبر 2006: "في هذا القرن الجديد الصين والدول الأفريقية وثقوا صداقاتهم التقليدية، ووسعوا تكاملهم المتبادل من أجل تحقيق التنمية واقتسام ازدهارهم المشترك" (قط سيمير، 2008، صص114-115)، وبالفعل قامت الصين بزيادة حجم الاستثمارات والتبادلات التجارية بينها وبين الدول الأفريقية، مما ساهم في تنمية دول القارة وتحسين وضعها الاقتصادي والتنموي، وأن يكون لها دور في الشؤون الدولية ووصولها على مقعد دائم في مجلس الأمن. وقد أكد رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما في منتدى التعاون الصيني-الأفريقي في عام 2012: "نحن مسرورون جداً بأنه يتم التعامل معنا في علاقاتنا مع الصين على قدم المساواة وأن الاتفاقات التي يتم التوصل إليها تهدف إلى الربح المتبادل.. نحن مقتنعون بالتأكيد بأن نوايا الصين مختلفة عن أوروبا التي تهدف إلى اليوم للتأثير على الدول الأفريقية من أجل مصالحها الخاصة" (علي حسين محمود باكير، 2016، ص137).

كما استثمرت الصين في القطاع الزراعي الأفريقي من خلال إقامة 20 مركز لتحسين قدرات الإنتاج الزراعي، حيث بلغ عدد الشركات الصينية الزراعية في أفريقيا 72 شركة بنهاية عام 2008 بلغت استثمارها 134 مليون دولار أمريكي. ولكن عندما استأجرت شركة ZTE international الصينية آلاف الهكتارات من حكومة جمهورية الكونغو؛ قامت مؤسسة أوكسفام

Oxfam (3) بوصف ذلك أنه "مصادرة للأراضي". ونظراً للأسعار الزهيدة للمنتجات الصينية، فكان ذلك سبباً في الإضرار بالمنتجات المحلية. وهذا ما حدث مع نيجيريا حيث أفلست مصانع النسيج التي لم تتمكن من منافسة المنتجات الصينية. وتجنباً لحدوث ذلك في تنزانيا، قررت الحكومة التنزانية منع الصينيين من بيع المنتجات في الأسواق التنزانية، وعبرت عن ذلك أن الصين مرحب بها كمستثمر وليس "كتجار أحذية أو ملمع أحذية" (la Chine au Coeur de l'Afrique " Afrique renouveau. Department de

(Janvier ,l'informations des Nations Unies 2013, P.7)

وفي ديسمبر 2007 أقامت دولة ملاوي علاقات دبلوماسية لأول مرة مع الصين. أكدت الصين في البداية أنها "شريك في التنمية" فقط وأنها تسعى لتحقيق التنمية الوطنية لملاوي؛ فقدمت الصين أربعة أنواع من المساعدات لدولة ملاوي وهي؛ تطوير البنية التحتية، الزراعة والأمن الغذائي، الرعاية الصحية والطبية، التعليم والموارد البشرية (Xiaoyun Li and others, 2014, p.31).

7- **الدبلوماسية الصحية** قامت الصين بتدشين شبكة علاقات مع الأطباء الصينيين وملايين الأفارقة من خلال الزيارات الصحية العديدة والتدريب الطبي، بالإضافة إلى تقديم الأجهزة الطبية المجانية والبرامج المشتركة لمعالجة الأمراض مثل الملاريا والإيدز. وفي عام 2002 أجرت وزارة الصحة الصينية دورة تدريبية عالمية حضرها 30 طالب من 17 بلد أفريقي لمعالجة الملاريا في المناطق الاستوائية، وأرسلت الصين أكثر من 1500 طبيباً لأكثر من 47 دولة أفريقية، وعالجت 180 مليون أفريقي، وذلك بالإضافة إلى الوحدات الطبية الصينية التابعة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا التي تقدم المساعدات الطبية للجنود والمدنيين على حد سواء (قطسبير، 2008، صص 116-117).

8- **الدبلوماسية الاقتصادية** تستخدم الصين الدبلوماسية الاقتصادية القائمة على التعاون لتعزيز المنافع المتبادلة مع دول العالم كافة لدفع التنمية وتعزيز التبادل التجاري والاستثماري والاقتصادي مع العالم (رافع علي يوسف، 2017، ص 83).

وبناء على ما سبق يمكن القول إن الصين تتبنى دبلوماسية حكيمة رزينة للتعامل مع دول العالم التي لها شعور خاص بكل من هو غريب وأجنبي قادم من خارج البلاد، كان هذا واضحاً في

(3) هي إحدى أكبر المنظمات الخيرية الدولية المستقلة في مجال الإغاثة والتنمية، تأسست عام 1942 تحت اسم "لجنة أوكسفورد للإغاثة من المجاعة"، ولا يقتصر نشاطها على محاربة المجاعات فحسب، ولكن أيضاً على محاربة أسباب نشوء تلك المجاعات وتوفير حلول للقضاء على الفقر، على أساس أن العالم غني بالموارد وأن الفقر ليس أمراً حتمياً. ولمعرفة المزيد عن المؤسسة يمكن الإطلاع على موقعهم الإلكتروني: Arabic.oxfam.org

تواجدها في القارة الأفريقية. فقد تواجدت بشكل سلمي تتموي بعيداً عن النمط التقليدي للدول الكبرى في تواجدها في أفريقيا (رافع علي يوسف، 2017، ص87). ولدى الصين 48 سفارة و7 قنصليات في القارة الأفريقية، وهي بذلك الدولة الأكثر حضوراً دبلوماسياً في القارة. فأفريقيا تمثل ورقة جيوسياسية مهمة للصين يمكن استعمالها في لعبة التوازنات الإقليمية مع الولايات المتحدة الأمريكية والهند واليابان (توفيق عبد الصادق، 2013، صص111-114).

وفي الآونة الأخيرة، ظهرت حركة تنظير لمفهوم "القوة العسكرية الناعمة" **military soft power**

وذلك بحسب الأكاديمية بجامعة مانشستر كارول أتكينسون Carol Atkinson حيث يشير المفهوم من ناحية إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف ناعمة مثل التدخل العسكري لحماية المدنيين، وقوات حفظ السلام والبعثات العسكرية والتدريبات العسكرية المشتركة، ومن ناحية أخرى للإشارة إلى استخدام القوة الناعمة لتحقيق أهداف عسكرية مثل توظيف القيم السائدة ووسائل الإعلام والدعاية للترويج لاستخدام الأداة العسكرية (منى مصطفى محمد، 2016، ص39).

المبحث الثاني

الآلية الاقتصادية

منذ سبعينيات القرن العشرين، شهد الاقتصاد الصيني تحراً وتغيرات كبرى، واستطاعت اجتذاب 500 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد حققت الصين 16% من النمو الاقتصادي العالمي، محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وشرعت في استحداث منطقة تجارة حرة إقليمية لتوثيق التعاون التجاري في آسيا لتدعيم التعاون والعلاقات مع الدول المجاورة لها، إلى جانب قضية العملة الصينية التي تثير مخاوف القوى الكبرى (رافع علي يوسف، 2017، ص140). فالقوة الاقتصادية للدولة لا تترجم مباشرة إلى قوة نقدية أو سيادة العملة على باقي العملات. ففي الحالة الاقتصادية الصينية، فإن الصعود الاقتصادي للصين لا يعني بالضرورة أن يصبح اليوان هو العملة الرئيسية في النظام النقدي العالمي ولذلك تسعى الصين إلى تعزيز عملتها عن طريق إنشاء ترتيبات مدفوعات ثنائية بالعملات المحلية إلى جانب توسعها عالمياً في إطار مبادرة الحزام والطريق عن طريق ربط أسواقها الداخلية بالأسواق العالمية، وقد وافق البنك المركزي الصيني في نوفمبر 2018 على مشروع مشترك لإنشاء نظام تسوية المدفوعات مع أحد بيوت تسوية المدفوعات

العالمية أميريكان إكسبريس (ابراهيم نوار، 2019، ص64). كما تمتلك الصين أكبر احتياطي نقدي في العالم يقدر ب3 تريليونات و305 مليار دولار في عام 2017، وتم ضم عملة اليوان الصيني إلى سلة عملة حقوق السحب الخاصة في أكتوبر 2016 (احسان بوبريمة، 2018، ص112). وقد تخلت الصين تدريجياً عن التعاملات التجارية بتجارة النفط بالدولار والتعامل بالعملة المحلية، وفي عام 2016 بدأ تسعير الذهب والفضة في بورصة شنغهاي باليوان بدلاً من الدولار، وعام 2017 استعملت الصين بالفعل العملات المحلية في المبادرات التجارية مع تسديد الفرق بالذهب وتم تسعير عقود النفط باليوان، وبدأت دول البريكس التجارة البنينة بالعملة المحلية بنظام المقايضة بشراء الذهب بعد استخراج كل الذهب من باطن الأرض الذي بحوزتها لتسديد مدفوعاتها بالذهب بدلاً من الدولار (المرجع السابق، ص120).

وهناك مؤشرات داخلية وخارجية تدل على ذلك الصعود الصيني اقتصادياً؛ ففي الداخل الصيني حدث ارتفاع في الناتج الصيني من 6% إلى 22% بين عامي 1980 و2008. وأما خارجياً، فكان العالم يهتم بالسياسة النقدية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فقط، ولكن اليوم السياسة النقدية الصينية يتم مراقبتها عن كثب وخاصةً من قبل نيويورك ولندن (Robert H. Wade, 2011, p.351). "يقول أحد الخبراء إن الصين أصبحت حلقة أساسية في منظومة الإنتاج العالمية لعدد من المنتجات كثيفة العمل. ويساعدنا موقع الصين الاقتصادي المركزي على فهم السبب في أنها في سنة 1999 امتصت 85% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، في مقابل 24% في ثمانينيات القرن العشرين" (رافع علي يوسف، 2017، ص142).

كما تشكل الصين تهديداً لمنظومة العرض العالمية بسبب تميزها بالعمالة الرخيصة والكفاءة الإنتاجية ورؤيتها طويلة المدى التي مكنتها من أن تصبح القاطرة الجديدة للنمو العالمي، وخصوصاً أن صادراتها أكثر من وارداتها، بالإضافة إلى أن وارداتها تكون بغرض إعادة التصنيع. وبذلك يكون صعود الصين كدولة تجارية رئيسية يغير من أحوال أسواق السلع في العالم، كما يؤهلها أن تكون قوة فاعلة مهمة في النسق الدولي مما يمكنها من تغيير موازين القوى الدولية (المرجع السابق، ص144). وقد استخدمت الصين العديد من الأدوات الاقتصادية مثل المساعدات الحكومية، الروابط التجارية، والاستثمارات من أجل التواجد في أفريقيا وكسب الشركاء الأفارقة كحلفاء لها. وفيما يلي الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية الصينية في أفريقيا:

1- المساعدات المالية والتنمية

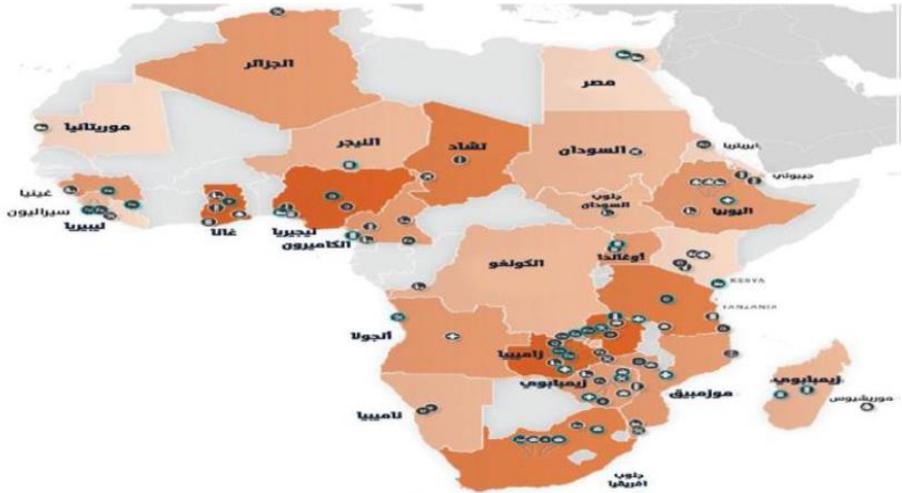
هناك ثمانية مبادئ صينية للمساعدات الاقتصادية والفنية للدول الأخرى تم إعلانها من قبل الحكومة الصينية في يناير 1964 وهي:

- 1- تقدم الحكومة الصينية المساعدات على أساس مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة.
- 2- يتم تقديم المساعدات مع احترام سيادة الدولة المستفيدة دون فرض شروط أو امتيازات "No strings attached".
- 3- المساعدات الاقتصادية الصينية تكون على هيئة قروض بدون فوائد أو بفوائد منخفضة التي دورها تكون لمهلة زمنية طويلة الأمد للسداد وذلك لتخفيف العبء على البلدان المتلقية.
- 4- تقدم المساعدات على أساس جعل الدول المستفيدة تعتمد على ذاتها وتحقق تنمية اقتصادية مستقلة دون أن تكون معتمدة على الصين.
- 5- تساعد الحكومة الصينية البلدان المتلقية على استكمال المشاريع التي تتطلب استثمارات سينتج عنها تراكم في رؤوس الأموال وزيادة الدخل بطريقة سريعة.
- 6- توفر الحكومة الصينية أفضل المعدات والمواد المصنعة الصينية بأسعار الأسواق الدولية، وإذا كانت المعدات والمواد ليست بالمستوى المطلوب تتعهد الحكومة الصينية باستبدالها أو ردها.
- 7- عند تقديم المساعدات الفنية، تعمل الحكومة الصينية على أن يكون أفراد البلد المتلقي يتقنون استخدام التكنولوجيا بشكل كامل.
- 8- سيكون لدى الخبراء الذين ترسلهم الصين للمساعدة في البناء في البلدان المستفيدة نفس مستوى المعيشة لنظرائهم في الصين (Ivan Campbell and others, 2012, p.19).

وحقيقة الأمر أن المساعدات الصينية تقدم من خلال وزارة التجارة والصناعة وليست وزارة الخارجية، وهذا يؤكد أن هذه المساعدات مدفوعة بأهداف اقتصادية وليست علاقات في إطار التعاون والعلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى. بالإضافة إلى أن المساعدات في البنية التحتية الأفريقية تقابلها حصول الصين على النفط الأفريقي والمعادن والموارد الطبيعية التي تقوم عليها الصناعة الصينية (Ibid, p.21).

2- الاستثمارات والمبادلات التجارية

تقوم الصين بضح استثمارات ضخمة في الاقتصادات عالية المخاطر لتحقيق مكاسب كبرى والاستحواذ على الشركات والمشروعات بتكلفة منخفضة والحصول على امتيازات استثنائية في مقابل الاستثمارات وهذا ما فعلته في القارة الأفريقية (تامر بدوي، 2017، ص56). وفي الرسم التوضيحي التالي القطاعات التي تستثمر فيها الصين في القارة الأفريقية.



عروض الاستثمارات الصينية في أفريقيا منذ 2010



المصدر: إلهام ضيف الله، سعاد سلاطني، إستراتيجية القوى الصاعدة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية_الصين نموذجاً،

رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي التبسي_تبسة، 2016/2017، ص78

فقد بلغ حجم الاستثمارات الصينية في أفريقيا من عام 2003 إلى 2009 إلى نحو 9,33

مليار دولار، ووفقاً لوزارة التجارة الصينية استثمرت الصين مبلغ قدره 2,1 مليار دولار في أفريقيا في

عام 2010، وبحلول نهاية عام 2011 بلغ صافي الاستثمارات الصينية المباشرة في أفريقيا 14,7

مليار دولار وذلك يمثل قفزة بنسبة 60% عن عام 2009، وبذلك أصبحت أفريقيا وجهة استثمارية

رئيسية للشركات الصينية ورابع أكبر مقصد استثماري للصين في الخارج حيث يوجد أكثر من 2000

شركة صينية تستثمر في مختلف القطاعات بما في ذلك الإلكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. ووفقاً لتقرير بنك التنمية الأفريقي عام 2011: "إن الصين هي شريك تجاري مهم ومصدر لتمويل الاستثمار وإضافة مهمة لشركاء التنمية التقليديين، حيث تستثمر الصين بشكل كبير في البنية التحتية مما يساعد في التخفيف من اختناقات العرض وتحسين القدرة التنافسية" (Zhang Chun, 2013, p.12-13). كما أن الشركات الصينية تشارك في نقل التكنولوجيا إلى أفريقيا، وقد تم إدخال التقنيات التي تحسن مستويات الخدمة بشكل كبير، مثل تقنية اتصالات 4G من شركة (هواوي) (Irene Yuan Sun and others, 2017, p.42).

ومع توسع مشروع النفط الصيني في أفريقيا خلال السنوات القليلة الماضية؛ زاد حجم استيرادها للخام النفطي الأفريقي من 20% عام 1999 إلى 31% عام 2005، حتى بلغ الاستيراد عام 2009 إلى 1,2 مليون برميل يومياً في ذلك يمثل 30% من وارداتها النفطية ذلك العام. وهذا يؤكد على اعتماد الصين المتزايد على النفط المستورد من أفريقيا وتواصل تركيز الصين على أفريقيا كجزء من استراتيجيتها الجديدة للطاقة (Hang Zhao, 2007, p.404). وقد استخدمت الصين أدواتها الاقتصادية لتدعيم علاقاتها مع دول القارة واتخذت استراتيجية ذات مسارين؛ الأولى تتمثل في توقيع اتفاقيات لاستكشاف وإنتاج النفط في دول مثل السودان والجايبون وغينيا الاستوائية وجمهورية الكونغو، وتمثل المسار الثاني في تقديم مجموعة متكاملة من المساعدات، وتعد استثمارات الشركة CNPC الصينية في السودان من أنجح الاستثمارات الصينية في النفط وبدأت عام 1995 (مصطفى علوي، 2019، صص116-117). ويجدر القول إن التطوير الصيني لقطاع النفط في السودان خلق أكثر من 10 مليون وظيفة وساهم في زيادة إيرادات السودان وتحسين رفاهية الناس (Young-Chan Kim, 2017, p.132). كما قامت في عام 1997 بشراء 40% من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان، إلى جانب قيام إحدى الشركات الصينية بمد خط أنابيب إلى البحر الأحمر لتسهيل عملية نقل النفط إلى بكين، وهناك خطط صينية لتصدير نفط جنوب السودان عبر ميناء لامو الكيني بدلاً من ميناء بورتسودان في شمال السودان، كما تقوم الصين بتطوير باجامويو التنزاني لتطوير تنزانيا وتحويلها إلى مركز إقليمي للتجارة والنقل في شرق أفريقيا (أحمد عسكر، 2019، صص169-171).

وتعتبر السودان أكبر دولة أفريقية تستقبل الاستثمارات الصينية في مجال النفط، حيث وصلت حجم الاستثمارات إلى 6 مليار دولار عام 2005. وتطبق الصين بها نموذج الانفتاح العالمي

عن طريق زيادة عدد المشروعات ومن أهمها التنقيب عن البترول وإنشاء خط أنابيب من حقول مرسى البشير إلى ميناء بور سودان، ومصفاة في الخرطوم ومصنع الخرطوم للبترودكيماويات، وتمتلك نحو 41% من أسهم شركة بترودار لعمليات البترول في عام 2001. كما وقعت الحكومة الصينية مع الحكومة السودانية في عام 1997 اتفاقية إنشاء مركز للمعلومات البترولية للتعرف على المناطق البترولية، إلى جانب اتفاقية في نفس العام للتنقيب عن الذهب بولاية النيل الأزرق بين الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية السودانية والشركة الصينية للتعدين (عادل عتر، 2014، ص 199-200-202).

وأنشأت بكين مراكز دعم لوجيستي في أفريقيا تمثلت في أساطيل بحرية في خليج عدن والصومال وجيبوتي، بالإضافة إلى المشاريع التنموية السبع خلال الفترة من (2000-2011) في الصومال مقابل اتفاق تنقيب عن النفط في أحد الأقاليم الصومالية، ومنحت أسمره قرض بقيمة 23 مليون دولار لتحسين بنية الاتصالات التحتية، وفي عام 2007 وقعت مع الجانب الإريتري اتفاق تم بموجبه إزالة التعريفات الجمركية للمنتجات الإريتريّة المصدرة إلى الصين وإلغاء جزء من الدين الإريتري وتقديم مساعدات تقنية صينية لإريتريا. كما يعتبر ميناء جيبوتي ركيزة أساسية في الاستراتيجية الصينية؛ فهذا الميناء يعتبر أحد المنافذ الرئيسية لثلاث دول أفريقية حبيسة وهم إثيوبيا وأوغندا وجنوب السودان_ مما يعني تعزيز العلاقات الصينية مع الدول الثلاث (بسمة سعد، 2019، صص 28-29).

فأفريقيا تمثل النقلة النوعية الحقيقية لمكانة الصين الاقتصادية عالمياً؛ حيث يتم اكتشاف مناطق نفطية لم تكن معروفة من قبل في بعض الدول الأفريقية كإثيوبيا، الصومال، كينيا، وأوغندا وتنزانيا، وتقوم الشركات الصينية بالتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة حيث أعلنت إثيوبيا استكشاف نحو 1,6 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي في الإقليم الصومالي للبلاد (أحمد عسكر، 2019، ص 170). في حين أن الاستراتيجية النفطية للصين في أفريقيا تنقسم إلى واردات النفط وشركات النفط الاستثمارية؛ بدأت الصين منذ عام 1992 في استيراد النفط الخام من أفريقيا وبلغت واردات النفط في ذلك العام إلى 500,000 طن أي حوالي 4,4% من إجمالي الواردات، وفي العام التالي ارتفع حجم الواردات إلى 2,13 مليون طن بزيادة بلغت 14% من إجمالي حجم الواردات.

وعلى الرغم من تنوع الصين لمواردها النفطية إلا أن واردات الصين النفطية من أفريقيا تزداد؛ ففي عام 2000 استوردت الصين 16,95 مليون طن من النفط من أفريقيا وهو ما يمثل 24,6% من إجمالي واردات الصين النفطية، وفي عام 2009 استوردت الصين من شمال أفريقيا

8,9 مليون طن، ومن غرب أفريقيا 41,7 مليون طن ومن جنوب شرق أفريقيا 12,2 مليون طن ما يمثل 26% من إجمالي واردات الصين من النفط. ووقعت الشركة الصينية البحرية للنفط اتفاقية مع كينيا وحصلت بموجبها على حقوق التنقيب عن ستة حقول نفط بأكثر من 115,000 كيلومتر مربع في شمال وجنوب كينيا (Young-Chan Kim, 2017, p.133). وبذلك تعد الصين شريكاً تجارياً رئيسياً لأفريقيا، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما في عام 2000 إلى 10 مليار دولار وظل حجم نسبة التبادل التجاري في تزايد حتى وصل عام 2008 إلى مستوى قياسي حيث بلغ 106,84 مليار دولار، ولكن بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2009 انخفض التبادل التجاري بين الطرفين ولكن سرعان ما استعادت التجارة بينهما زخمها في عام 2010 متجاوزة 160 مليار دولار، ووصلت عام 2017 إلى أكثر من 192 مليار دولار، فذلك يدل على أن مشاركة الصين مع أفريقيا واسعة النطاق وفي تزايد مستمر (Zhang Chun, 2013, p.11). وتتنحصر معظم صادرات الصين إلى أفريقيا في البترول وتتنحصر معظم الاستثمارات الصينية في أفريقيا في المواد المعدنية والطاقة، حيث يبلغ حجم احتياجات الصين من الموارد الطبيعية الأفريقية بنحو 80% بقيمة 93 مليار دولار، وتدير نحو 2500 مشروع ومشاريع إنمائية بقيمة 94 مليار دولار في 51 دولة أفريقية. وقد تعهد الرئيس الصيني خلال القمة الأخيرة لمنندى التعاون الأفريقي الصيني (2019-2022) بتقديم 60 مليار دولار لتمويل مشروعات تنمية بالقارة، تتضمن 15 مليار دولار لمساعدات لا ترد و20 مليار دولار خطوط ائتمانية وصندوقين للتنمية وتمويل واردات سلع أفريقية تبلغ قيمتها 5 مليار دولار، إلى جانب تشجيع الشركات الصينية للاستثمار في القارة، كما أن هناك أكثر من 600 شركة صينية تعمل في مجالات اكتشاف النفط وتطوير الموارد المعدنية والزراعية والنقل والاتصالات والطاقة في القارة (سالي محمد فريد، 2019، صص 105-106). ومن إيجابيات ذلك على القارة ارتفاع الطلب العالمي على المواد الخام الأفريقية، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، الذي كان له تأثير على دخل الأفراد في القارة، وذلك إلى جانب تحسين البنية التحتية الأفريقية ما ساهم في تحسين مستوى المعيشة للأفراد (حكمت عبد الرحمن، 2016، ص 83).

وفي عام 2013 قامت شركة "مخازن موانئ تجار الصين" بشراء حصة تبلغ 23,5% في ميناء جيبوتي الحيوي الذي يعد من أهم المراكز التجارية في المنطقة وفي العالم، ولكن نظراً للحصة التي تمتلكها الصين في ميناءي جيبوتي وممباسا الكيني؛ فإن من المحتمل أن تفقد الدولتان ميناءهما لعجزهما عن سداد الديون كما حدث مع دولة سريلانكا التي سلمت ميناء "هامبانتوته" للصين بعد أن

تخلفت عن سداد قرض البنية التحتية، وأيضاً حدث ذلك مع باكستان التي سلمت ميناء "جوادر" (أحمد عسر، 2019، صص 169-173). واستحوذت شركات صينية تابعة للحكومة الصينية على محطة حاويات "دوراليه" في جيبوتي، وبموجب ذلك أصبح لها اليد الطولى في التعامل مع رسوم الشحن، ولها الأسبقية في تصدير منتجاتها للأسواق الأوروبية، وذلك يمثل تهديداً للولايات المتحدة الذي يمر 98% من دعمها اللوجستي لجيبوتي والصومال وشرق أفريقيا عبر هذا الميناء، ونظراً لهذا التهديد الصيني للولايات المتحدة دعا مسؤولون أمريكيون إلى إقامة قاعدة عسكرية أخرى في إريتريا. وفي عام 2018 افتتحت جيبوتي منطقة تجارة حرة باستثمار صيني على مساحة 48 كيلومتر مربع على البحر الأحمر ضمن مشروعها "الحزام والطريق"، كما قدمت الصين إلى جيبوتي استثمارات بلغت 1,4 مليار دولار للاستثمار في البنية التحتية (بسة سعد، 2019، ص 29).

وهناك نقطة مهمة يجب الوقوف عندها؛ في عام 2011 بلغت نسبة الاستثمار للشركات المملوكة للدولة 45% مقابل 55% للشركات الصينية الخاصة (القطاع الخاص) مما يعني أن القطاع الخاص له دور كبير في الاستثمار الأجنبي. ولكن عند النظر جلياً، نجد أن بالنسبة للشركات المملوكة للدولة 60% منها يعمل في مجال التعدين والبناء و6% فقط في التصنيع، أما بالنسبة لشركات القطاع الخاص 58% مشاريع التصنيع والخدمات مقابل 16% في مجال التعدين والخدمات و5% في البناء. ويمكن ذكر مثال للتوضيح؛ قيام الصين باستثمار 10 مليون دولار في نيجيريا مقابل 167,000 دولار فقط في غانا، فكان استثمارها في نيجيريا في البنية التحتية وبالتالي قامت بها الشركات المملوكة للدولة، بينما في غانا تتوجه الاستثمارات لقطاع الخدمات وبالتالي تقوم بها شركات القطاع الخاص (Jeffrey Henderson and others, 2013, p.230). وعلى حد قول المحلل تيد بومان Ted Bauman، أن الهدف الأساسي للصين من استثماراتها هو هدف جيوسياسي وليس اقتصادي؛ فمعظم الاستثمارات ذات الأهمية تتم من خلال شركات مملوكة للدولة وليس شركات قطاع خاص، كما أنهم يستثمرون في البنية التحتية مثل الطرق السريعة والموانئ والسدود وشبكات الكهرباء، فهذه الاستثمارات تربط هذه الدول سياسياً بالصين ومن خلال التزامات الديون، وهذا بدوره يخلق شكلاً من أشكال النفوذ الذي يمكن للصين استخدامه لإجبار هذه الدول على دعم الطموحات الصينية على مستوى العالم. فالصين تستخدم قوتها الاقتصادية المتزايدة لبناء قوة ناعمة سياسية (Fobes, Panos Mourdoukoutas, May 2019).

ويمكن القول إن توثيق الصين لعلاقتها مع بلدان العالم النامي هو ما ساهم في إسراع نموها الاقتصادي وصعودها، من حيث زيادة استثماراتها الخارجية وعقد العديد من الصفقات الاقتصادية التي عمقت الروابط الاقتصادية الصينية مع العالم وخاصةً مع البلدان الأفريقية. فالصعود الاقتصادي للصين يركز بالدرجة الأولى على اعتمادها على الخارج وخصوصاً لتأمين موارد النفط والمواد الخام اللازمة للصناعة التي يقوم عليها الاقتصاد الصيني، فالصين تستورد نحو 60% من احتياجاتها من المواد اللازمة من الخارج (مالك عوني، السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى اللاقطبية، 2017، ص5).

وتعد الصين ثاني شريك تجاري لأفريقيا بعد الولايات المتحدة، فقد تضاعفت التجارة الصينية الأفريقية منذ عام 2000؛ ففي الفترة من 2001-2006 وصل حجم الصادرات الأفريقية للصين نسبة 35% وهي نسبة متجاوزة لنسبة معدل نمو التجارة العالمية بمقدار 14% فكانت معدلات التبادل التجاري لصالح أفريقيا حيث سجلت فائض تجاري بسيط مع الصين بمقدار مليار دولار سنوياً وذلك ساهم في النهوض بالاقتصاد الأفريقي (حكمت عبد الرحمن، 2016، صص77-78). وتقوم الصين بتقديم القروض الميسرة وإئتمانات التصدير والاستثمارات في الخارج، وسياسة الدفع بالتشاور، ويتم توقيع اتفاقيات عدم ازدواجية الضرائب مما يهيئ بنية استثمارية مناسبة لجذب وحماية حقوق المستثمرين. وتدعم الصين التعاون الاستثماري مع الدول الأفريقية في مجالات متعددة كالنفط والغاز الطبيعي، خاصةً في التنقيب واستخراج البترول ونقله وتكريره، كما أنها تعزز التعاون في الطاقة المتجددة الكهرومائية والشمسية وطاقات الرياح. ونظراً لامتلاك الصين ما يفوق عن 3 تريليونات دولار أمريكي كنفذ احتياطي أجنبي، فليها الدعم القوي إلى جانب خبراتها في مجالات الطاقة إلى أن تدفع مبالغ طائلة في الاستثمار في هذا المجال، وتستخدم الصين آلية "النفط مقابل المشروعات" فهناك أكثر من 800 شركة صينية تستثمر في القارة الأفريقية في مختلف المجالات ومتركة في دول مثل جنوب أفريقيا، السودان، نيجيريا، زامبيا، وأنغولا (جعفر كمار أحمد، 2016، ص136).

كما أن للصين مصالح نفطية مع العديد من البلدان الأفريقية كأفغولا، الجزائر، تشاد، السودان، غينيا الاستوائية، الكونغو ونيجيريا. فعلى سبيل المثال، تقوم السودان بتصدير نصف نفطها إلى الصين، كما تستورد الصين الخشب الذي يمثل 20% من إجمالي وارداتها من أفريقيا حيث بلغ حجم التجارة بين الصين وأفريقيا إلى 50,5 مليار دولار عام 2006 وتم تمويل 800 مشروع صيني في أفريقيا بلغ قيمتهم حوالي 1,25 مليار دولار عام 2005 (Martin Jacques, 2009, p.324). وهناك

تعاون واسع بين الصين وإريتريا في المجال الاقتصادي؛ فقامت الصين بتقديم قرض لإريتريا لشراء الآلات الزراعية بمبلغ ثلاثة ملايين دولار (صفوت الديب، 2019، ص167). واستخدمت الصين مبدأ "النفط مقابل الفيتو" في أزمة دارفور حتى تتمكن من الحصول على قسط كبير من البترول السوداني مقابل تخفيف حدة العقوبات المفروضة على السودان وامتنعت عن توقيع عقوبات على النظام السوداني عام 2005 (عادل عنتر، 2014، ص182).

ووقعت الصين مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأفريقي في يناير 2015 لربط جميع دول القارة بخطوط سكك حديد فائقة السرعة وموانئ وطرق تعرف باسم "الجسر البري الاستوائي التقليدي لربط طرق تجارة شرق أفريقيا بغرب أفريقيا"، كما تقوم بإنشاء ميناء لامو في كينيا وميناءي دار السلام وباجامويو في تنزانيا، بالإضافة إلى سكة حديد تازارا الذي يربط تنزانيا بزامبيا، ونفذت مشروعات "الطريق السريع" الأوغندي الأول الذي يربط كمبالا العاصمة الأوغندية بالمطار الدولي في مدة لا تزيد عن 30 دقيقة بدلاً من 120 دقيقة، وتعمل على تمويل مشروع سكة حديد يربط أوغندا بكينيا وخط سكك حديد بين جيبوتي وأديس أبابا، وبناء رصيف جديد لحاملات الحاويات القادمة من آسيا. وتشير بعض الدراسات التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا للأمم المتحدة أن هناك إمكانية أن تصل صادرات الدول الأفريقية سنوياً إلى 192 مليون دولار إذا اكتملت مبادرة الحزام والطريق وتم استخدامه بكفاءة (أحمد عسكر، 2019، صص171-172). وقد أجرت الشركة الصينية (هودوي) عام 2017 اتفاقية مع باكستان تهدف لإنشاء كابل من الألياف الضوئية الذي بدوره سيربط باكستان وجيبوتي وكينيا تحت مبادرة (باكستان - شرق أفريقيا كابل اكسبريس) (عمار شرعان، 2019، ص112). وكل هذه المشروعات الخاصة بالبنية التحتية ستسهل من عملية النقل للتبادلات التجارية.

ويجدر القول إن هذه الاستثمارات الصينية لها آثار إيجابية على الدول الأفريقية من حيث تقليل نسبة البطالة والفقر وزيادة الارتقاء بمستوى معيشة الأفارقة وزيادة التنمية الاقتصادية في القارة ودفعها للمنافسة العالمية؛ في عام 2017 كان هناك حوالي 30% من الشركات الصينية في القارة تعمل في المجال الصناعي ووصلت نسبة العمالة المحلية بها إلى 89%؛ فبحسب تقرير الاستثمار الأفريقي، قامت الصين في عام 2015 بتوظيف 14,127 مواطن أفريقي وبذلك تكون ثاني بلد منشئ للوظائف في القارة (The Africa investment report, FDI intelligence, the Financial times, 2016, p.7) وهو ما يساعد القارة على التحول إلى التصنيع ويسهم في تحسين موقعها في الإنتاج العالمي، ولكن على

صعيد آخر نجد أن هناك أثر سلبي على الاقتصاد الأفريقي بسبب منافسة الشركات الصينية للشركات الأفريقية، بالإضافة إلى منافسة السلع الصينية لنظيرتها المحلية وإغراق القارة بالسلع الصينية مما يقضي على الصناعات الأفريقية (راوية توفيق، 2019، ص16). كما يتم توجيه العديد من الانتقادات للصين؛ بفعل أن اتفاقيات البنى التحتية الصينية تشترط أن يكون 70% من العمالة الصينية وهو ما يعيق عمل الأفارقة في تلك المشروعات، بالإضافة إلى الأسلوب المتعطرس لرجال الأعمال الصينيين عند معاملتهم للأفارقة، إلى جانب عدم إلزام الصين الدول الأفريقية بإنفاق أموال المساعدات في المجالات المخصصة لها ولكن تتركهم ينفقوها وفقاً لميولهم الشخصية بعيداً عن مصلحة الدول (مصطفى علوي، 2019، صص119-120).

واستراتيجياً تهدف التحركات والأنشطة الصينية إلى تعزيز جهود بكين لترسيخ مكانتها في أفريقيا كفاعل مرغوب فيه على المدى الطويل، ويتضح ذلك من البرامج التي أطلقتها الصين لدمج القارة الأفريقية في الأسواق العالمية. فالصين تحاول ربط معظم الدول الأفريقية بمبادرة الحزام والطريق ومن ثم يمكنها السيطرة على موانئ المنطقة ليصبح لها اليد الطولي في منطقة الساحل الشرقي الأفريقي (أحمد عسكر، 2019، ص174).

المبحث الثالث

الآلية العسكرية والأمنية

تقوم الثقافة الاستراتيجية الصينية على "عقيدة تقديس الدفاع Defensive Cult" التي تركز على ثلاثة عناصر فلسفية رئيسية تتمثل في: أن الصينيين شعب محب للسلام، لا يسعون للتوسع، يستخدمون القوة فقط للدفاع عن أنفسهم. ويتحركون وفقاً لأربعة مبادئ: أنهم لا يخوضون حروباً إلا للدفاع عن مصالحهم، الإعلاء من الوحدة الوطنية، هناك أعداء في الداخل والخارج، و متمسكون بالدفاع النشط Active Defense (Andrew Scobell, 2002, p.1). وعملت الصين على تطوير قدراتها العسكرية ولكن تحت نظرية الواقعية الدفاعية؛ بمعنى أنها تطور من قوتها بهدف الدفاع عن مصالحها دون أن يكون لديها نية في تهديد مصالح دول أخرى أو الهجوم عليها.⁽⁴⁾

(4) وذلك تحت المثل الصيني الذي يقول "كل أمة مهما كانت قوية محكوم عليها بالهلاك إذا كانت تواقفة للحرب على الدوام.

وقد ركز الكتاب الأبيض للدفاع عام 2006 على موضوعات أمنية تتعلق بأمن الطاقة والموارد الأولية والتمويل وطرق الملاحة الدولية، وذلك ما صرح به هوجينتاو عام 2004: "المهام التاريخية الجديدة للجيش الصيني" (علي حسين محمود باكير، 2016، ص89). فقد أرسلت الصين 700 جندي في جنوب السودان عام 2005 للحفاظ على مصالحها النفطية، وبذلت جهوداً مكثفة لإنشاء وحدة عسكرية في شرق زيمبابوي. وينظر الكثيرون في الغرب إلى الوجود المتزايد للجيش الصيني في أفريقيا أنه مدعاة للقلق حيث يؤكد تطلعات الصين العالمية للقيادة (Thaddeus Daniel Philips, 2019, p.16).

ويعد اتفاق الصين مع جيبوتي لإقامة قاعدة عسكرية بحرية صينية عام 2017 مؤشر أولي لبداية التحلل الصيني النسبي والتدريجي من مبدأ عدم التدخل، فهي أول قاعدة عسكرية لها خارج أراضيها تحتفظ فيها بألف جندي وتستخدمها في عمليات مكافحة القرصنة ولدعم قواتها المشاركة في حفظ السلام، وبالتأكيد لحماية مصالحها الاقتصادية ومبادرة الحزام والطريق (وليد عبد الحي، 2017، ص29)، كما أصبح لديها قاعدة ساوتومي وبرينسيبي وسيشيل وخليج الفيس في ناميبيا التي تضم زوارق حربية وعسكراً صينياً بهدف مكافحة القرصنة وتأمين مرافق الموانئ، مما يشير إلى أن الصين تقوم بعملية تطويق للقارة وموانئها لحماية مبادرة الحزام والطريق، كما تهتم الصين بثلاث دول في شرق أفريقيا أهمية بالغة ضمن مبادراتها (كينيا- إثيوبيا- جيبوتي) حيث استثمرت 4 مليارات دولار لربط إثيوبيا بجيبوتي و13 مليار لإنشاء شبكة سكك حديدية (شا الظريف، 2017، صص85-86). بالإضافة إلى افتتاح المنطقة الحرة الصينية الجديدة في جيبوتي التي تعتبر جزءاً من مبادرة الحزام والطريق (سالي محمد فريد، 2019، ص108).

وحقيقة الأمر أن القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي ستتيح لها تأمين مضيق باب المندب وستضمن لها تواجداً عسكرياً في القرن الأفريقي، إلى جانب تعزيز تعاونها العسكري مع جيبوتي للتحكم في حركة الاقتصاد العالمي في المستقبل عبر تدفق صادراتها في تلك الممرات البحرية مع بدء تشغيل مبادرة الحزام والطريق (منى سليمان، 2019، ص115). وفي مايو 2018 استخدمت القاعدة الصينية ليزر عالي الجودة، مما دعا واشنطن لاتهام الصين باستهداف طيارين أمريكيين (بسمة سعد، 2019، ص30). فتأسس جيش التحرير الشعبي قاعدة عسكرية في جيبوتي يشير إلى توسيع عمليات الجيش في منطقة المحيط الهندي وما وراءها، وتعكس إبراز قدرة الجيش على الردع العسكري واستمرار العمليات في الخارج (China military power.. modernizing a force to fight and win, p.29)، فالهدف الأساسي لتلك القواعد

العسكرية في أفريقيا هو تأمين إمدادات النفط وسلامة المرور لصادراتها اليومية من خليج عدن وقناة السويس وُصُولاً إلى أوروبا. ووفقاً للسياسة الدفاعية الصينية، فإن القوات المسلحة الصينية تعمل على خلق وضع استراتيجي مناسب لها (سي محاند شهيناز نور الهدى، 2019، ص109).

كما تعمل الصين على توفير الأمن الخارجي من خلال مشاركة مبادرة الحزام والطريق مع دول تعاني من النزاعات الداخلية حيث تتواجد عمليات القرصنة، فتعمل على حمايتها حتى تحمي السفن البحرية الصينية وناقلات النفط التي تمر بهذه المناطق، ومن هنا كان تواجدها في السواحل الصومالية لحماية سفنها البحرية من القرصنة، بالإضافة إلى تواجدها في كينيا لحماية الشركات الصينية العاملة هناك مثل شركة ديوي الأمنية (عمار شرعان، 2019، ص86). وتتواجد عسكرياً في القارة لحماية استثماراتها ومواطنيها المقيمين في القارة وتشارك في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بحوالي 3000 جندي صيني (Martin Jacques, 2009, p.327). وتم توقيع خطة عمل صينية أفريقية عام 2018 لتأمين المشروعات الاقتصادية الصينية في أفريقيا وسلامة المواطنين الصينيين والشركات الصينية المتواجدة في أفريقيا، وكانت أوغندا أول دولة أفريقية نشرت قواتها العسكرية لحماية المصالح الصينية والمواطنين من السكان المحليين، وتقوم الصين بتدريب الفرق الشرطة الكينية لحماية خط السكك الحديدية في مومباسا-نيروبي، كما تقدم تقنيات تكنولوجية حديثة لبناء القدرات الأفريقية لجمع المعلومات الاستخباراتية ومراقبتها ورصدها والاستجابة لها، وهناك شركات صينية أمنية خاصة مثل "ديوان الأمن والخدمات الحدودية" لتأمين المصالح الصينية في أفريقيا (أحمد عسكر، 2019، ص173). ولتأمين إمدادات النفط الأفريقي والعربي عبر المحيطات البعيدة، أعلنت الصين عام 2009 عزمها عن بناء قاعدة بحرية في خليج عدن لحماية سفنها من القرصنة في السواحل الصومالية (توفيق عبد الصاق، 2013، ص112). وذلك نتيجة طبيعية للأهمية المتزايدة للاعتبارات الاقتصادية الصينية في أفريقيا؛ فتولت الصين من تعزيز المصلحة الاقتصادية إلى حماية مصالحها الاقتصادية خصوصاً بعد أحداث ما سُمي "الربيع العربي Arab Spring" لتعزيز التنمية المستدامة. وعلى الرغم من انخفاض الحروب والصراعات، يستمر عدم الاستقرار في القارة الأفريقية حجر عثرة أمام الاستثمار الدولي والتجارة وحتى المساعدات الإنسانية (Zhang Chun, 2013, p.16).

ومن بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن تعتبر الصين هي أكبر مساهم من حيث عدد قوات حفظ السلام لبعثات الأمم المتحدة، ففي عام 2008 كانت الصين أول دولة تقدم

تبرع سنوي لقضية دارفور، حيث تبرعت الحكومة الصينية بمبلغ 500,000 دولار أمريكي (Mary، 2014، p.378). ومشاركة الصين في قوات حفظ السلام التابعة لمجلس الأمن في أفريقيا هدفه طمأنة الدول النامية أن الصعود الصيني سلمي، وأيضاً للظهور أمام القوى العظمى على أنها قوة دولية قادرة على تحمل المسؤولية الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين كونها عضو دائم في مجلس الأمن؛ فليديها مسؤولية فض النزاعات الدولية لتحقيق الاستقرار لاكتمال نصاب صعودها السلمي، فبدأت تروج لمبدأ "الأخذ بزمام المبادرة والمرونة" بدلاً من "التوازي عن الأنظار" الذي كانت تتبعه سابقاً (عادل عنتر، 2014، ص181).

وقد ألقى الرئيس الصيني شي جين بينج خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015، أعلن فيه مساعدات عسكرية لمدة خمس سنوات لدعم السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي من خلال المبادرات الأفريقية مثل القوة الأفريقية الجاهزة والقدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للآزمات (Michael Kovrig، 2018)، والتي بموجبها قامت بإنشاء صندوق للسلم والتنمية تديره الأمانة العامة للأمم المتحدة لتوفير التمويل اللازم لتدريب قوات الجيش والشرطة في الدول الأفريقية لمهام حفظ السلام، كما توفر الدعم المالي لأجهزة الاتحاد الأفريقي ومنها القوة الأفريقية الجاهزة ومبادرة "إسكات البنادق". أما عن علاقتها الثنائية مع الدول الأفريقية فتقوم الصين بتصدير الأسلحة لأكثر من 20 دولة أفريقية، وفي عام 2015 تضاعفت صادرات الصين من السلاح لأفريقيا مستحوذة بذلك على 17% من السوق الأفريقية، كما أنها تقدم مساعدات عسكرية لعدة دول أفريقية لها علاقات اقتصادية مع الصين منها أنجولا والكونغو الديمقراطية وزيمبابوي. وبحسب بعض التقديرات، انفردت الصين بكونها أكبر مُصدّر والوحيد للأسلحة إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة من 2005-2009. وفي عام 2018 عقدت الصين أول منتدى صيني أفريقي للأمن والدفاع وذلك للنقاش حول قضايا الأمن الإقليمي وللإضطلاع على المعدات العسكرية الصينية المستحدثة، كما استحدثت آليات منها منتدى السلم والأمن الصيني الأفريقي والدفع بمزيد من التعاون في مجال الاستخبارات (راوية توفيق، 2019، ص17). وبحسب معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI)؛ أصبحت الصين أكبر مورد أسلحة لأفريقيا جنوب الصحراء في الفترة من 2013-2017 بزيادة قدرها 55% خلال الفترة من 2008-2012 (Michael Kovrig، 2018). وقد أمدت الصين جيبوتي بأولى طائراتها النفاثة بالإضافة إلى طائرتي نقل

عسكري، كما استغلت مهابط الطائرات في جيبوتي لهبوط طائراتها بدون طيار (مايكل برسوم عزمي، القواعد الصينية في أفريقيا- عقد من اللاتين).

كما تعد أفريقيا ملعباً لتجربة السلاح الصيني المرفوض غرباً، ومكاناً لاستعراض قوتها العسكرية عالمياً. حيث قامت الصين بإنشاء مصانع للأسلحة في السودان ومالي وزيمبابوي، بالإضافة إلى التدريبات العسكرية الصينية للأفارقة على اعتبار أن مثل هذه الأعمال تمثل هدفاً استراتيجياً وعمقاً عسكرياً للأمن القومي الصيني في نظر الزعماء الصينيين (حكمت عبد الرحمن، 2016، ص76) (Ivan Campbell, 2012, p.13).

خاتمة

وثقت الصين علاقتها مع أفريقيا كقوة سياسية ضد الغرب منذ عصر الماويين، فالصين لا تتفق مع قيم الغرب، وتأبى أن يتم فرض هذه القيم على الدول الأفريقية. كما تعمل على تغيير النسق الدولي أحادي القطبية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة إلى نسق متعدد الأقطاب على أن تكون أحد قطبيه، وترفض الفكر الليبرالي الغربي، وتسعى إلى إقامة مجتمع المصير المشترك الذي دعا إليه الرئيس الصيني شي جين بينج، واستخدمت الأداة الاقتصادية بشكل متزايد إلى جانب الأداة الدبلوماسية عن طريق التبادلات التجارية والاستثمارات الضخمة لدعم سياستها التنموية للدول الأفريقية، وعملت على إقامة علاقات تعاونية مع الدول الأفريقية تقوم على الربح المشترك والنفع المتبادل. في المقابل تحاول الحصول على الدعم السياسي الأفريقي في المحافل الدولية بشأن قضية تايوان والتبت وشينجيانغ والخلاف بينها وبين اليابان حول عدد من الجزر في بحر الصين الجنوبي.

هناك تغييراً ملحوظاً في السياسة الخارجية الصينية في القرن الحادي والعشرين مقارنةً بما كانت عليه سابقاً، والذي دفعها لاستخدام أدوات سياستها الخارجية مجتمعة متمثلة في الأداة الدبلوماسية، الاقتصادية، والعسكرية، كما اعتمدت بشكل كبير على قوتها الناعمة لتدعيم استخدام الأدوات الأخرى. وكان نتيجة لتلك التحركات الصينية في القارة الأفريقية جدل ونقاشات واسعة حول آثار التواجد الصيني ووصل الأمر إلى اتهام الصين باستعمار القارة بطرق تختلف في مظاهرها عن الاستعمار الأوروبي التقليدي.

ولكن في حقيقة الأمر، ارتكزت السياسة الصينية في أفريقيا على ثوابت مفادها احترام السيادة الداخلية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم ربط مساعداتها الاقتصادية بشروط سياسية

تنتهي بتحكمها في سياسات تلك الدول، كما أنها ترى نفسها في علاقة مساواة مع الدول النامية مما أدى بترحيب الدول بها وبسياساتها. وذلك على عكس الدول الغربية التي استغلت موارد القارة وتركبتها فقيرة بل ازدادت فقراً، وفرضت سياسات تحكمية وأنماطاً غريبة لا تتناسب مع الأوضاع الأفريقية، وبالتالي لم تجدي نفعاً وظلت القارة فقيرة بعيدة عن أي نهوضاً تنموياً.

كما أن الصين تضع أهدافاً طويلة المدى بعد دراسات دقيقة للوضع السائد، فعملت على إحياء طريق الحزام والطريق الذي يعد النقلة النوعية في سياسة الصين العالمية التي ستجعل منها قطباً صاعداً لا منافس له، حيث إن العديد من دول العالم قد انضمت إلى هذا المشروع الضخم الذي يربط القارات الثلاث (آسيا، أفريقيا، أوروبا) التي تمر من خلالها تجارة العالم ببعضها، وأوقفت حدود المشروع عند الولايات المتحدة، وربطت البنى التحتية ببعضها مما سيجعل القرن الحالي قرناً آسيوياً بامتياز. وفي سبيل انضمام الدول لهذا المشروع، قامت بجذب تلك الدول عن طريق استخدام كافة أدوات سياستها الخارجية وبالأخص قوتها الناعمة على الوجه الذي تم ذكره في الدراسة، وذلك لكي تحصل على دعم الدول وترحيبهم بمشروعها ونموذجها التنموي الفريد الذي يضمن نمو الدول كافة وليس فقط نمو الصين وحدها، وتغيير النسق إلى تعددية قطبية تسمح بمشاركة قوى متعددة برؤى مختلفة بعيداً عن هيمنة دولة بعينها، وتدعم ذلك بأن الأوضاع الحالية تختلف كلياً عن الأوضاع السابقة، وأن الدول النامية لم تستعد من الهيمنة الأمريكية بل عانت وتخلفت عن الاقتصاد العالمي، ولكن تختلف الرؤية الصينية التي تطرح نموذجاً تنموياً يحتذى به ويحترم خصوصيات كل دولة، كما يضمن نهوض الدول النامية ودمجها في الاقتصادات العالمية.

وأخيراً، ترحب القوى الأفريقية بالمبادرة الصينية، وتشعر بأنها شريكاً تنموياً وليس مستغلاً من قبل دولة تحاول السيطرة عليه. فالعلاقات الصينية الأفريقية بوجه عام تصب في مصلحة الطرفين، ويجب الاستفادة من التجربة الصينية لصالح النهوض الأفريقي بيد أن الدول الأفريقية لديها مقومات جغرافية وموارد بشرية ومعنوية وغذائية تمكنها من أن تكون من أهم قارات العالم الحيواستراتيجية، وهي بالفعل كذلك، ولكن تم استغلالها عبر التاريخ، ولكن حان الوقت لاستعادة مكانتها.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

أ) الكتب

- 1- إسماعيل، حسين. "سفر الصين: رحلة في فكر وحياة ومجتمع الصينيين". (القاهرة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، 2017)
- 2- السباعي، مهيرة عماد. "القضايا الأفريقية من المنظور الإعلامي.. الأزمات، المعالجة". (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع)
- 3- المدني، رافع على يوسف. "الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه أفريقيا: العلاقات الصينية-السودانية نموذجاً 2000-2010". (الأردن: دار جنان للنشر والتوزيع، 2017)
- 4- شرعان، عمار. "مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم". (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019)
- 5- معوض، علي جلال. "مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية". (الإسكندرية: مركز الدراسات الاستراتيجية لمكتبة الإسكندرية، 2019)

ب) الدوريات العلمية

1. أحمد، جعفر كزار. "دلالات وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية". السياسة الدولية: المجلد 51، العدد 205، يوليو 2016
2. إسماعيل، حسين. "أولوية الاقتصاد: انعكاسات تحولات نمط التنمية على أفاق الصعود الصيني". ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية: المجلد 52، العدد 207، يناير 2017
3. الديب، صفوت. "نحو نظام إقليمي للأمن في البحر الأحمر". السياسة الدولية: المجلد 54، العدد 216، أبريل 2019
4. النشار، مصطفى. "هل تقود الصين حقبة ما بعد الغرب؟ عصر ما بعد العولمة هو عصر نهاية الهيمنة الغربية". مجلة الاستغراب: عدد 17، خريف 2019
5. باو، تسنغ تسانغ. "خمسين عاماً من الصداقة بين الصين وأفريقيا". الصين اليوم: عدد 3، مارس 2004
6. بدوي، تامر. "العولمة الصينية: ملامح خريطة استثمارات بكين عبر أقاليم العالم". اتجاهات الأحداث: العدد 20، مارس أبريل 2017

7. بوبريمة، إحسان. "اليوان الصيني كمنافس للدولار الأمريكي وبداية التفكير في إنشاء عملة عالمية". **المستقبل العربي**: العدد 471، مايو 2018
8. توفيق، راوية. "السياسات الأمريكية والصينية في أفريقيا.. طبيعة الأدوار وواقع التنافس". **السياسة الدولية**: المجلد 54، العدد 218، أكتوبر 2019
9. دسوقي، أيمن إبراهيم. "عالمية الدبلوماسية الموازية وأفاق تطورها". **السياسة الدولية**: المجلد 55، العدد 219، يناير 2020
10. رشاد، سوزي. "القوة اليابانية الناعمة.. أدوات تعزيز المكانة". **السياسة الدولية**: المجلد 54، العدد 216، أبريل 2019
11. سعد، بسمة. "أثر التنافس الأمريكي-الصيني في منطقة القرن الأفريقي". **الملف المصري**: العدد 60، أغسطس 2019
12. سليمان، منى. "انعكاسات التنافس الأمريكي الصيني على مستقبل الشرق الأوسط". **السياسة الدولية**: المجلد 54، العدد 218، أكتوبر 2019
13. عبد الحي، وليد. "الانخراط الحذر: هل تقيد سياسة التوازن دور الصين في الشرق الأوسط". **السياسة الدولية**: المجلد 52، العدد 207، يناير 2017
14. عبد المجيد، وحيد. "حدود الصراع الأمريكي-الصيني ومستقبله". **السياسة الدولية**: المجلد 54، العدد 218، أكتوبر 2019
15. عبد الرحمن، حكمت. "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا". **سياسات عربية**: العدد 22، سبتمبر 2016
16. عبد الصادق، توفيق. "مركزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا". **سياسات عربية**: العدد 5، نوفمبر 2013
17. -----". **سياسات الصين في القرن الأفريقي.. الصراع على الموانئ البحرية**. **السياسة الدولية**: المجلد 54، العدد 216، أكتوبر 2019
18. علم الدين، محمود. "توظيف القوة الناعمة المصرية في دعم الأمن والسلم الإقليميين". **السياسة الدولية**: المجلد 54، العدد 216، أبريل 2019
19. علوي، مصطفى. "رؤية استراتيجية لتغيرات الإقليم والعالم". **السياسة الدولية**: المجلد 54، العدد 216، أبريل 2019
20. عوني، مالك. "السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى اللاقطبية". **السياسة الدولية**: يناير 2017

21. ----- . "بوابة التنمية.. إعادة تعريف ركائز الدور المصري القائد في أفريقيا".
السياسة الدولية: المجلد 54، العدد 216، أبريل 2019
 22. فريد، سالي محمد. "فرص النمو الأفريقي في مواجهة مخاطر التنافس الأمريكي-الصيني".
السياسة الدولية: المجلد 54، العدد 218، أكتوبر 2019
 23. فيصل، بو الجديري. "خصائص القوى الإقليمية واستراتيجيتها". السياسة الدولية: المجلد 51،
العدد 205، يوليو 2016
 24. منصور، عماد. "السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الإستراتيجية". سياسات عربية:
العدد 21، يوليو 2016
 25. نوار، إبراهيم. "اختلالات النظام الاقتصادي العالمي ومحركات تغييره". السياسة الدولية: مجلد
54، العدد 216، أبريل 2019
- (ج) الرسائل والأطروحات العلمية
1. الطريف، رشا. "طريق الحرير الجديد: قوة صينية عالمية". رسالة ماجستير منشورة. كلية
الحقوق والعلوم السياسية والإدارية. الجامعة اللبنانية. 2017
 2. العلمي، فريدة. "السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة.. دراسة من
منظور الاقتصاد السياسي". رسالة ماجستير منشورة. كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة
محمد بوضياف بالمسيلة. الجزائر، 2015
 3. باكير، علي حسين. "مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة
الناعمة)". رسالة دكتوراه منشورة. كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة بيروت العربية. لبنان،
2016
 4. رضوان، بوسطارة. "دور العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الإقليمية". رسالة
ماجستير منشورة. كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة محمد بو ضياف المسيلة. الجزائر،
2017
 5. زعلوك، عادل عنتر. "السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة
(1990-2010)". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة: جامعة الإسكندرية. مصر،
2014
 6. سمير، قط. "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة _قطاع
النفط نموذجاً". رسالة ماجستير منشورة. كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة محمد خيضر
بسكرة. الجزائر، 2008

7. شحادة، مها سليمان محمد. "السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي (البعد الثقافي نموذجاً 1991-2015)". رسالة ماجستير منشورة. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة الأزهر. غزة، 2017

8. ضيف الله، إلهام. "استراتيجية القوة الصاعدة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية_الصين نموذجاً". رسالة ماجستير منشورة. كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة العربي التبسي-تبسة. الجزائر، 2017

9. علوي، مصطفى. "أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة المستوردة للطاقة". رسالة دكتوراه منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة. 2012

10. كنوز، ياسمينية. حنان نخول. "تحول القوة والنفوذ من وراء السياسة الاقتصادية للصين في أفريقيا". رسالة ماجستير منشورة. كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة 8 ماي 1945 قالمة. الجزائر، 2013

11. نور الهدى، سي محاند شهنيز. "الاستراتيجية التجارية الجديدة للصين: دراسة حالة العلاقات الصينية الأفريقية بعد الحرب الباردة". رسالة ماجستير منشورة. كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة تيزي وزو. الجزائر، 2019

(د) المواقع على شبكة الإنترنت

1- عزمي، مايكل برسوم. "القواعد الصينية في أفريقيا.. عقد من اللأليء". المجموعة 73 مؤرخين:

<http://group73historians.com> وحدة الدراسات العسكرية والأمنية

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

A) Books

- 1- Chung، Jae Ho. "Assessing China's power". Palgrave Macmillan: 2015
- 2- Jacques، Martin. "When China rules the world.. the rise of the middle kingdom and the end of the western world". Penguin Books: 2009
- 3- Kaldor، Mary. Iavor Ranelov."Global security policy". LTD publisher: 1st edition، 2014
- 4- Kim، Young-Chan. "China and Africa: a new paradigm of global business". Palgrave Macmillan: 2017

B) Periodicals

- 1- Campbell، Ivan. and others. "China and conflict affected states.. between principle and pragmatism". Saferworld: January 2012
- 2- Cull، Nicholas J. "The long road to public diplomacy 2.0: the internet in US public diplomacy". International studies review: Volume 15، No.1، March 2013

- 3- Finn, Helena K. "The case for cultural diplomacy: engaging foreign audiences". *Foreign affairs*: No.6, Volume 82, 2003
- 4- Henderson, Jeffrey. And others. "Globalization with Chinese characteristics: externalization dynamics and transformation". *Development and change*: Volume 44, No.6, 2013
- Li, Xiaoyun. And others. "Difference or indifference: China's development assistance unpacked". *IDB bulletin*: Vol.45, No.4, July 2014
- 5- Pallock, Greg. "Back to the future: understanding China's return to Africa and its implications for US policy". *Journal of public and international affairs*: Volume 18, Spring 2007
- 6- Wade, Robert H. "Emerging world order? From multipolarity to multilateralism in the G20 the World Bank and the IMF". *Politics and society*: 39(3), 2011
- 7- Zhao, Hang. "China's oil venture in Africa". *East Asia*: Volume 24, 2007

C) Researches and Studies

- 1- Beeson, Mark. Fujian Li. "**China's place in regional and global governance: a new world comes into view**". *Global policy*: University of Durham and John Wiley&Sons, Volume 7, 2016
- 2- Chun, Zhang. "**The Sino-Africa relationship: toward a new strategic partnership**". Special report from the London school of economics and political science, June 2013
- 3- Courmont, Barthelemy. "**What implications for Chinese soft power: charm offensive or new hegemony?**". Inha University: center for international studies, pacific focus, Volume xxviii, No.3, December 2013
- 4- Lammich, Georg. "**China's impact on capacity building in the African Union**". Heidelberg University: the workshop south-south development cooperation: chances and challenges for the international aid architecture, 26-27 September 2014
- 5- Philips, Thaddeus Daniel. "**Chinese engagement in Africa: how will it affect national security interest**". *Research institute for European and American studies*: No.178, August-September 2019
- 6- Scobell, Andrew. "**China and strategic culture**". The UK army war college: strategic studies institutes, May 2002
- 7- Sun, Irene Yuan. And others. "**dance of the lions and dragons.. how are Africa and China engaging and how ill the partnership evolve**". McKinsey& Company: McKinsey quarterly, June 2017

D) Reports

- "1- "**la Chine au Coeur de l'Afrique**". *Afrique renouveau*. Department de l'informations des Nations Unies, Janvier 2013
- 2- "**The Africa investment report 2016**". *The FDI intelligence*. The Financial times

E) Webpages

"1- China military power.. modernizing a force to fight and win". The defense intelligence agency, 2019

https://www.dia.mil/Portals/27/Documents/News/Military%20Power%20Publications/China_Military_Power_FINAL_5MB_20190103.pdf

2- Cummings, Milton C. "Cultural diplomacy and the United States government: a survey". Cultural diplomacy research series: 26 June 2009.

<http://cutt.us/zxpMQ>

3- Kovrig, Michael. "China expands its peace and security footprint in Africa". International crisis group (North East Asia): 24 October 2018

<https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/24oct18-china-expands-its-peace-and-security.pdf>